

تصاعد التدخل الأمريكي في فيتنام وانعكاساته على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه استراليا ١٩٦٣ تشرين الثاني حتى كانون الثاني ١٩٦٦.

م.م. علاء شيحان حجي

ا.د. عباس حسين مجيسر الجابري

كلية الآداب / جامعة ذي قار .

المقدمة

تُعدّ السنوات الممتدة من تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى كانون الثاني ١٩٦٦ من أكثر الفترات حساسية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، إذ شهدت تحولات مفصلية كان لها أثر بالغ على مسار الحرب الباردة، وعلى طبيعة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي مقدمتهم أستراليا، فقد جاء اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي في تشرين الثاني ١٩٦٣ ليشكل صدمة سياسية كبرى، لم تقتصر تداعياتها على الداخل الأمريكي بل تجاوزت ذلك إلى حلفاء الولايات المتحدة، الذين وجدوا أنفسهم أمام تساؤلات جدية حول مستقبل السياسة الأمريكية في ظل قيادة جديدة للرئيس ليندون جونسون خصوصاً في ما يتعلق بالتزامات واشنطن تجاه الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

في هذا الإطار، مثّلت أستراليا شريكاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة، إذ كانت ترى في تصاعد النفوذ الشيوعي تهديداً مباشراً لأمنها القومي، مما جعلها تدعم التوجهات الأمريكية في فيتنام، وتتبنّى مواقف متقدمة في إطار التحالف الدفاعي بين البلدين ومع تدهور الأوضاع في فيتنام، خاصة بعد سلسلة الانقلابات في سايفون، وتعاضد نشاط جبهة التحرير الوطنية (الفيت كونغ)، بدأت الإدارة الأمريكية في مراجعة استراتيجيتها، متجهة نحو تصعيد تدريجي ومدروس، وجد في أستراليا حليفاً موثقاً يمكن الاعتماد عليه دبلوماسياً وعسكرياً.

وعلى الرغم من بعض التوترات بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة المواجهة بين إندونيسيا وماليزيا، إلا أن التنسيق الاستراتيجي استمر بوتيرة متصاعدة، مدفوعاً بتقاطع المصالح الأمنية، والقلق المشترك من امتداد النفوذ الشيوعي، وقد انعكست هذه التطورات في سلسلة من اللقاءات، والوثائق السياسية والاجتماعات الأمنية التي أسهمت في رسم معالم العلاقة بين واشنطن وكانبيررا خلال تلك المرحلة الدقيقة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يحلل العلاقة بين العامل الخارجي المتمثل بالحرب في فيتنام، والتوجهات الداخلية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وكيفية تفاعل النخب السياسية مع هذا الملف المعقد،

كما يسعى إلى توضيح كيف أسهم التدخل الأمريكي المتزايد في فيتنام في إعادة ترتيب أولويات السياسة الأمريكية في المحيط الهادئ وفي تعزيز ارتباط أستراليا الوثيق بالاستراتيجية الأمريكية العالمية.

وبناءً على ما تقدم، فإن دراسة هذا الموضوع تمثل محاولة لفهم أعمق لآليات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد مدى تأثير الحروب الإقليمية على تماسك التحالفات الغربية خلال الحرب الباردة، وكذلك إبراز دور أستراليا بوصفها فاعلاً مهماً في شبكة العلاقات الاستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة محورية في تطور العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، في سياق أحد أكثر النزاعات تعقيداً في القرن العشرين وهو حرب فيتنام، إذ لم يكن هذا النزاع مجرد صراع عسكري تقليدي، بل شكّل اختباراً حقيقياً لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على تحالفاتها في منطقة استراتيجية وحساسة، مثل جنوب شرق آسيا، حيث تتقاطع المصالح الإقليمية والدولية.

كما أن البحث يُسهم في تسليط الضوء على البُعد غير المُعلن في العلاقات الأمريكية - الأسترالية خلال المدة (١٩٦٣-١٩٦٦)، من خلال تحليل التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات السياسة الأسترالية، خصوصاً في ظل التغيرات السياسية التي شهدتها كلا البلدين، والانقسامات الداخلية، وضغوط الحرب الباردة، وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في تقديم قراءة تحليلية معمقة للمواقف السياسية والأمنية التي اتخذتها الحكومتان إزاء تصاعد التدخل العسكري الأمريكي وما رافقه من تحولات في بنية التحالفات والتوجهات الاستراتيجية.

وحاول البحث في الإجابة عن عدد من التساؤلات منها، إلى أي مدى أثر تصاعد التدخل الأمريكي في فيتنام، بين عامي ١٩٦٣_ ١٩٦٦، في صياغة السياسة الأمريكية تجاه أستراليا، وكيف انعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين البلدين؟، وكيف تعاملت الحكومة الأسترالية مع التحول المفاجئ في القيادة الأمريكية بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي؟، فضلاً عن طبيعة التنسيق الثنائي بين إدارة الرئيس جونسون وحكومة منزيبس في ما يخص ملف فيتنام؟

تصاعد التدخل الأمريكي في فيتنام وانعكاساته على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أستراليا ١٩٦٣
تشرين الثاني حتى كانون الثاني ١٩٦٦.

شكل اغتيال الرئيس الامريكى كينيدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣^(١)، صدمة كبيرة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على حد سواء، ولاسيما أستراليا، التي كانت ترى فيه شريكاً استراتيجياً في مواجهة التحديات الامنية المتصاعدة في منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادئ، وقد سارعت حكومة منزيبس الى التعبير عن دعمها الكامل للادارة الامريكية الجديدة ، مؤكدة على أهمية الحفاظ على تماسك التحالف الثنائي في ظل استمرار التوترات الإقليمية وتزايد التهديدات الشيوعية في المنطقة^(٢)، وفي هذا السياق، لم تشهد بداية عهد الرئيس ليندون بينز جونسون (Lyndon Baines Johnson)^(٣)، الذي تولى السلطة عقب حادثة الاغتيال، تحولاً جوهرياً في السياسة الامريكية تجاه أستراليا، بل حرصت ادارته على مواصلة التوجهات التي أرسنها ادارة الرئيس كينيدي، مع العمل على تعميق مستوى مستويات التعاون الثنائي، لاسيما في المجالين الامني والاستخباراتي^(٤).

(١) تعرّض الرئيس الأمريكي جون فيتزجيرالد كينيدي إلى عملية اغتيال غامضة ومثيرة للجدل أثناء زيارته الرسمية إلى مدينة دالاس في ولاية تكساس، إذ أطلق عليه الرصاص من قبل قناص مجهول اثناء مروره في موكب رئاسي مكشوف، وأعلن عن وفاته بعد وقت قصير في مستشفى باركلاند، وقد وُجّهت التهمة إلى (لي هارفي أوزوالد)، وهو مواطن أمريكي وعضو سابق في مشاة البحرية الأمريكية، سبق له الإقامة في الاتحاد السوفيتي، وكان معروفاً بميوله اليسارية المتطرفة، وعلى الرغم من اعتقاله بعد ساعات قليلة من الحادث، إلا أنه قُتل بعد يومين على يد (جاك روبي)، قبل تقديمه للمحاكمة، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول ملابسات الاغتيال الجريمة ودافعها، وقد تباينت التفسيرات حول طبيعة الحادث، بين من اعتبره عملاً فردياً بدافع أيديولوجي، أو كونه جزءاً من مؤامرة سياسية أوسع ارتبطت بالصراعات الداخلية والخارجية التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الامريكية في ذروة الحرب الباردة. للمزيد من التفاصيل حو اغتيال كينيدي يراجع :

وارن، إيرل، تقرير لجنة وارن حول اغتيال الرئيس جون كينيدي، ترجمة: نادر الجميلي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥-١٩؛ جيم مارس، العبودية الحديثة: أسرار اغتيال كينيدي وتداعياته السياسية، ترجمة: حسن عبود، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٠، ص ٨٨-٩٥.

(٢) Robert Dallek, *Unfinished Life: John F. Kennedy, 1917-1963*, Little, Brown & Company, Boston, 2003, pp. 590-610.

(٣) ليندون بينز جونسون وُلد في السابع والعشرين من آب ١٩٠٨ في ولاية تكساس الامريكية، التحق في كلية المعلمين في جنوب غرب الولاية وتخرّج منها عام ١٩٣٠، بدأ مسيرته السياسية مبكراً، إذ انتُخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩٣٧، ثم انتقل الى مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨، وبرز كأحد القادة البارزين في الحزب الديمقراطي، شغل منصب نائب الرئيس في إدارة جون كينيدي ابتداءً من عام ١٩٦١، ثم تولى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية بعد اغتيال كينيدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣، أُعيد انتخابه لولاية ثانية في انتخابات عام ١٩٦٤، توفي في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

دوريس كيرنز غودوين، ليندون جونسون وأحلام أمريكا العظيمة، ترجمة: ناهد فواز، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣-٤١.
(٤) Bernard A. Oshiro, *American Policy in the Asia-Pacific*, Oxford University Press, London, 1999, pp. 234-235.

شكلت قضية فيتنام^(١)، خلال هذه المرحلة محوراً رئيسياً في النقاشات بين الإدارة الأمريكية الجديدة والحكومة الاسترالية، إذ كانت كانبيرا تتابع بقلق التطورات المتسارعة في فيتنام ، نظراً لارتباط أمن جنوب شرق آسيا بالأمن القومي الأسترالي، أظهرت الحكومة الأسترالية تأييدها لاستمرار التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حكومة سايجون (Saigon government)^(٢)، معتبرة الحفاظ على استقرار فيتنام الجنوبية هدفاً مشتركاً بين الطرفين، وفي المقابل، هدفت إدارة جونسون إلى طمأنة حلفائها بأنها ماضية في دعم حكومة فيتنام الجنوبية لمواجهة التهديد الشيوعية المتصاعد، مع التأكيد على أهمية التنسيق الثنائي في صياغة المواقف الإقليمية، وهو ما عزز من الثقة المتبادلة بين واشنطن وكانبيرا^(٣).

عقد الرئيس جونسون أول اجتماع رسمي له مع مستشاريه لمناقشة تطورات الحرب في فيتنام في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣، أي بعد ثلاثة أيام من توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، جاء ذلك في أعقاب هجوم عنيف شنته جبهة التحرير الوطني الفيتنامية (National Liberation Front – NLF)^(٤)، على

^(١) تعود جذور النزاع في فيتنام إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين سعت حركة الاستقلال الفيتنامية بقيادة هو هوشي منه إلى إنهاء الاستعمار الفرنسي، وبعد تقسيم البلاد بموجب اتفاقيات جنيف عام ١٩٥٤ إلى فيتنام الشمالية ذات التوجه الشيوعي، وفيتنام الجنوبية المدعومة من الغرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية دعم حكومة سايجون لمنع تمدد الشيوعية، استناداً إلى نظرية الدومينو، تصاعد التدخل الأمريكي تدريجياً من الدعم المالي والسياسي إلى إرسال المستشارين العسكريين، أما أستراليا، فقد بدأت تدخلها رسمياً منذ عام ١٩٦٢، بإرسال قوة عسكرية محدودة من المستشارين الفنيين (٣٠) مستشاراً إلى جنوب فيتنام، استجابةً لطلب حكومة سايجون وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عدّ تجسيداً مبكراً للالتزام أستراليا بتحالفها الأمني مع واشنطن ورؤيتها الاستراتيجية لحماية أمنها الإقليمي من المد الشيوعي. للمزيد من التفاصيل حول فيتنام ينظر:

Paul Hamm, Vietnam: The Australian War, HarperCollins, Sydney, 2007, pp. 25-31.

^(٢) حكومة سايجون: هي التسمية غير الرسمية لحكومة جمهورية فيتنام (Republic of Vietnam)، التي تأسست عام ١٩٥٥ بعد انفصال جنوب فيتنام عن الشمال، عقب انسحاب القوات الفرنسية وهزيمتها في ديان بيان فو عام ١٩٥٤، اتخذت الحكومة من مدينة سايجون عاصمة لها، وشكلت بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، خط الدفاع الأمامي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، تولى رئاستها نغو دينه ديم (Ngo Dinh Diem)، الذي اتبع نظاماً سلطوياً أثار استياءً شعبياً واسعاً، مما أدى إلى انقلاب عسكري أطاح به عام ١٩٦٣، عانت حكومة سايجون من ضعف الاستقرار السياسي، وتوالى على قيادتها عدد من القادة العسكريين والمدنيين حتى سقوطها في نيسان ١٩٧٥، إثر سيطرة قوات الشمال الشيوعية على المدينة، وهو ما أدى إلى توحيد فيتنام تحت الحكم الشيوعي. للمزيد من التفاصيل حول حكومة سايجون يراجع :

Seth Jacobs, America's Wonder Man in Vietnam: Ngo Dinh Diem, Religion, Race, and U.S. Intervention in Southeast Asia. Duke University Press, Durham, 2004, pp. 145–152.

^(٣) Robert J. McMahan, The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II, Columbia University Press, New York, 1999, pp. 112-115.

^(٤) جبهة التحرير الوطني الفيتنامية: هي منظمة سياسية وعسكرية تأسست في العشرين من كانون الأول عام ١٩٦٠ في جنوب فيتنام، بدعم مباشر من حكومة الشمال (جمهورية فيتنام الديمقراطية)، بوصفها أداة رئيسة للكفاح المسلح والسياسي ضد حكومة

معسكر تدريب تابع للقوات الامريكية في منطقة هايونغيا (Haio Ngia) في جنوب فيتنام، واسفر الهجوم عن مقتل سبعة وثلاثين جنديا من قوات حكومة سايجون واصابة ستة وعشرين آخرين، وفقدان ستة من المستشارين العسكريين الامريكيين، في اليوم التالي، اصدر مجلس الامن القومي المذكرة رقم (٢٧٣)، التي اكدت على ضرورة الاستمرار في تنفيذ سياسة الرئيس كيندي في فيتنام، مع تعزيز الانخراط العسكري والدبلوماسي^(١).

بعد أسبوع واحد فقط من اغتيال الرئيس كيندي، شهدت أستراليا انتخابات عامة مبكرة في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٦٣، دعا إليها رئيس الوزراء روبرت منزيس بهدف استثمار الانقسامات الداخلية التي عصفت بحزب العمال، لا سيما في ما يتعلق بمسألة التحالف (الأسترالي - الأمريكي)، اسفرت نتائج الانتخابات عن تعزز موقف منزيس بشكل كبيرة، إذ حصل تحالفه على أغلبية مريحة بلغت (٢٢) صوتاً، ما اعتبر مؤشراً واضحاً على وجود دعم شعبي واسع للتحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية^(٢)، كما مثل هذا الدعم تأييداً لسياسات الحكومة التي هدفت الى تعزيز القدرات الدفاعية الأسترالية في ظل تصاعد التوتر مع إندونيسيا بسبب أزمة ماليزيا وبابوا غينيا الجديدة^(٣)، ومنحت هذه النتائج منزيس موقعاً قيادياً غير مسبوق في رسم

سايجون الموالية للولايات المتحدة الامريكية، هدفت الجبهة إلى توحيد الفصائل السياسية المعارضة في الجنوب تحت راية واحدة، وكان من أبرز مكوناتها الحزب الشيوعي الفيتنامي، مستندة إلى دعم شعبي واسع في المناطق الريفية، فضلاً عن الدعم اللوجستي والعسكري من الشمال، أطلق الأمريكيون عليها اصطلاح "الفيتكونغ" (Viet Cong) كمصطلح دعائي، في محاولة لفصلها عن شرعيتها السياسية، لعبت الجبهة دوراً محورياً في تفويض الوجود الأمريكي وتصعيد المقاومة، حتى إعلان توحيد فيتنام عام ١٩٧٦، اذ تم دمجها ضمن الإطار المؤسسي للدولة الاشتراكية الجديدة. للمزيد من التفاصيل حول المنظمة يراجع :

وليم ج. دودسون، الحرب الفيتنامية: تاريخ شامل، ترجمة: أحمد الطاهر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٠٢-١٠٥.

(١) سرى اسعد عبدالكريم الجبوي، ليندون جونسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية (١٩٣٧-١٩٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) بدأت بعض الأصوات المعارضة داخل أستراليا تُعبّر عن رفضها المتزايد لتوجهات السياسة الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالتقارب الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية والتورط العسكري في فيتنام، وقد برز من بين هذه الأصوات الحزب الشيوعي الأسترالي، الذي لم يكن في أضعف حالاته كما يظن، بل شهد خلال هذه المرحلة انقساماً أيديولوجياً إلى ثلاث فئات، فئة موالية للخط السوفييتي(موسكو)، وأخرى متعاطفة مع النهج الصيني (بكين)، وثالثة هدفت الى تبني موقف مستقل يراعي الخصوصية الوطنية الأسترالية، وقد أسهم هذا التمايز في تشكيل نواة لحركة احتجاجية ناشئة، اتسمت بقاعدة اجتماعية اوسع ، مقارنة بمجلس السلام الشيوعي الذي نشط في خمسينيات القرن العشرين. للمزيد من التفاصيل حول المعارضة الأسترالية يراجع:

Jenny Hawken, The Communist Party of Australia: From Split to Fragmentation: Left-Wing Struggles in the Cold War, Melbourne University Press, Melbourne, 2006, pp. 101-107.

(٣) نشأت أزمة المواجهة نتيجة لاعتراض الرئيس أحمد سوكارنو على قيام "اتحاد ماليزيا" في ايلول عام ١٩٦٣، والذي ضمّ إلى جانب مالايا كلاً من ولايات صباح وسراوق وسنغافورة (التي انسحبت لاحقاً عام ١٩٦٥)، وقد اعتبر سوكارنو أن الاتحاد يمثل امتداداً للنفوذ الامبريالي البريطاني في المنطقة، فأطلق سياسة "المواجهة" (Konfrontasi)، التي تجسدت بعمليات تسلل مسلح، وتهديدات حدودية، استهدفت زعزعة استقرار الداخلي في ماليزيا، وفي مواجهة هذا التحدي، ساندت أستراليا كلاً من بريطانيا

توجهات السياسة الخارجية والدفاعية، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الروابط مع "الأصدقاء الكبار والأقوياء لأستراليا"، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد معالم الدور الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا^(١).

كانت المخاطر التي تواجه الحكومتين الأمريكية والأسترالية في جنوب شرق آسيا بالغة الخطورة، إذ ارتكزت السياسة الأمريكية العامة على ثلاثة محاور رئيسية، أولاً، مقاومة التوسع الشيوعي؛ وثانياً، دعم الدول التي تواجه محاولات التخريب والهجمات الشيوعية؛ وثالثاً، القناعة بان سيطرة الشيوعية على جنوب فيتنام سيكون له تداعيات خطيرة على استقرار وأمن الدول المجاورة في المنطقة، وبناءً على ذلك، اعتبر الدفاع عن جمهورية فيتنام أمراً حيويًا للحفاظ على التوازن الإقليمي ومنع توسع النفوذ الشيوعي في جنوب شرق آسيا^(٢)، وفي هذا الإطار، عملت واشنطن على تشجيع الدول الحليفة، وفي مقدمتها أستراليا، على الإسهام المباشر في الدفاع المشترك عن المنطقة، انطلاقاً من مبدأ "الدفاع الأمامي"، الذي يفترض ضرورة مواجهة التهديدات الشيوعية خارج الحدود قبل أن تقترب من أراضي الحلفاء، ورأت أستراليا هذا التوجه الأمريكي إشارة واضحة إلى أن دعمها للمجهود الحربي في فيتنام قد يُقَابَل مستقبلاً بدعم عسكري أمريكي مباشر في حال نشوء تهديدات أمنية تمس المصالح الأسترالية، مما عزز من ميلها للتنسيق مع واشنطن في قضايا الدفاع الإقليمي^(٣).

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن إدارة الرئيس جونسون تسمح لحلفائها بهامش كبير من حرية التصرف، رغم سعيها لتأمين دعمهم في قراراتها الخاصة بجنوب شرق آسيا، ففي مطلع عام ١٩٦٤، تصاعد التوتر بين واشنطن وكانبيرا على خلفية أزمة "المواجهة" بين إندونيسيا وماليزيا، التي امتدت تداعياتها إلى الفلبين، فقد رأت الحكومة الأسترالية أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة مهادنة تجاه الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو، وتقدم تنازلات قد تهدد الأمن الإقليمي، وبلغ التوتر ذروته بين وزير الخارجية الأسترالي غارفيلد بارويك ونظيره الأمريكي دين راسك، لاسيما بعد التصريحات العلنية التي أطلقها بارويك حول سريان اتفاقية أنزاس (Anzac)

وماليزيا سياسياً وعسكرياً ، خشيةً من توسع النفوذ الإندونيسي على حساب حلفائها، كما برزت بابوا غينيا الجديدة، التي كانت خاضعة للإدارة الأسترالية آنذاك، بوصفها نقطة توتر إضافية ضمن التنافس الإقليمي، لا سيما بعد ضم (إريان الغربية) إلى إندونيسيا عام ١٩٦٣. وسط تصاعد النزاعات القومية في تلك المنطقة. للمزيد من التفاصيل حول الازمة ينظر:

Audrey Kahlen, *The Konferentasi Crisis: The Confrontation between Indonesia and the Federation of Malaysia 1963–1966*, National University of Singapore Press, Singapore, 2011, pp. 43–51.

^(١) Peter Edwards, *Crises and Commitments*, Allen & Unwin, Sydney, 1992, pp. 342–346.

^(٢) George S. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950–1975*, McGraw-Hill, New York, 2002, pp. 130–135.

^(٣) Mark Atwood, Lawrence, *Bearing the Burden: Europe and the American Commitment to the War in Vietnam*, University of California Press, Berkeley, 2005, pp. 160-165.

على هذه المواجهة، والتي اعتبرها الجانب الأمريكي محاولة من أستراليا لجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى صراع لا يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة^(١).

كما شهد مطلع عام ١٩٦٤ تردّدًا ملحوظًا لدى إدارة الرئيس جونسون في الانخراط العسكري المباشر في فيتنام، إذ فضّل الرئيس جونسون تعزيز الدعم السياسي والعسكري للنظام القائم في سايجون، مع العمل على توسيع قدرات الجيش الفيتنامي الجنوبي، بدلاً من ارسال قوات قتالية على نطاق واسع، واشتق هذا التردد من اعتبارات داخلية مرتبطة برغبته في تمرير برنامجه الاجتماعي المعروف بـ"المجتمع العظيم" (Great Society)^(٢)، فضلاً عن سعيه للفوز بولاية رئاسية ثانية في انتخابات عام ١٩٦٤، ما جعله حذرًا من التورط في حرب قد لا تحظى بقبول شعبي أو دعم دولي واسع^(٣)، وفي ظل هذه المعادلة المعقدة، برزت أستراليا بوصفها الدولة الغربية الوحيدة التي لم تُبدِ معارضة علنية لتوسيع التدخل الأمريكي في فيتنام، خلافاً لمعظم الحلفاء التقليديين، ما دفع الإدارة الأمريكية الى اعتبار أستراليا عنصرًا جوهريًا لتأمين الغطاء السياسي والدبلوماسي اللازم لتصعيد التورط في فيتنام^(٤).

بحلول شهر اذار من العام ذاته ، بدأت إدارة الرئيس جونسون تتحول تدريجيًا نحو تبني سياسة أكثر تصعيديًا ، وذلك نتيجة للتدهور السريع للأوضاع في جنوب فيتنام ، ولا سيما مع وقوع ثلاثة انقلابات متتالية في سايجون حتى شهر نيسان ١٩٦٤ ، وهو ما أثار قلق الادارة الامريكية ودفعها الى اعادة النظر في استراتيجيتها تجاه فيتنام، وجاءت هذه المراجعة استناداً الى تقرير مفصل اعده وزير الدفاع ماكنمارا ، أشار فيه الى هشاشة حكومة فيتنام الجنوبية وضعف أداء جيشها، محذّرًا من أن استمرار السياسة الحالية قد يؤدي إلى فقدان النفوذ الأمريكي في جنوب شرق اسيا، وطرح ماكنمارا في تقريره بدائل سياسية محتملة، منها إمكانية توسيع الحملة العسكرية

(¹)F.R.U.S,1964-1968, Volume XXVI, Indonesia; Malaysia and Singapore; Philippines, Document 54, Rusk and Barwick Memorandum of Understanding, Washington, April 22, 1964, January 9, 1964, p. 126.

(^٢) هو برنامج إصلاحى واسع أعلن عنه الرئيس الأمريكي ليندون بينز جونسون عام ١٩٦٤ ، هدف إلى بناء مجتمع أكثر عدالة ورفاهًا عبر محاربة الفقر، وتوسيع الرعاية الصحية، وتحسين التعليم، وضمان الحقوق المدنية، والحفاظ على البيئة، شمل البرنامج تأسيس برامج مثل (Medicare) لرعاية كبار السن، وبرنامج (Medicaid) لرعاية ذوي الدخل المحدود، وسنّ قوانين الحقوق المدنية لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، وقد واجه لاحقًا تحديات كبيرة بسبب الإنفاق المتزايد على حرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل حول البرنامج يراجع :

James T. Patterson, Grand Expectations: The United States, 1945–1974, Oxford University Press, New York, 1996, p. 546.

(³) James T. Patterson, Grand Expectations: The United States, 1945–1974, Oxford University Press, New York, 1996, p. 546.

(⁴)William J. Duiker, American Containment and the Conflict in Indochina, Stanford University Press, Stanford, 1994, pp. 311-313.

باتجاه شمال فيتنام، وزيادة برنامج المساعدة الأمريكية بالتعاون مع الحلفاء، بما يضمن تاييداً دولياً يضيفي شرعيةً على اي تصعيد امريكي مرتقب، وبناءً على مضمون التقرير، أقر الرئيس جونسون بضرورة تقديم دعم أكثر فعالية لفيتنام الجنوبية، بما يشمل بناء جيش قوي قادراً على المواجهة، وایجاد قاعدة سياسية متماسكة يمكن الاعتماد عليها في اي تحرك عسكري امريكي مستقبلي، (١).

في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تراجع استراتيجيتها العسكرية في ضوء تقييم وزير الدفاع ماكنمارا، كان الرئيس جونسون يُفكّر في عوامل دولية أوسع، أبرزها الانقسام الحاد بين القوتين الشيوعيتين؛ الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية(٢)، فقد بدا لجونسون أن هذا الانقسام، الذي بلغ ذروته خلال عام ١٩٦٤، قد أتاح للولايات المتحدة فرصة استراتيجية للتحرك دون أن تواجه برداً فعل موحد من موسكو وبكين، وقد أشارت تقييمات وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الصين تبنت نهجاً أكثر تطرفاً في سياسات الكتلة الشيوعية، عبر تروّج لسياسة "حروب التحرير الوطني"، على خلاف الاتحاد السوفيتي الذي مال الى "التعايش السلمي" مع الغرب، وبناءً على ذلك، ساد الاعتقاد داخل اروقّة الإدارة الامريكية بأن التصعيد في فيتنام قد يؤدي في تعميق الانقسام بين موسكو وبكين، ويحول دون تشكيل جبهة موحدة ضد الوجود الأمريكي في جنوب شرق آسيا، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية دين راسك بوصفه الاتحاد السوفيتي بـ"الطرف المعتدل"، فيما عدت الدوائر الأمريكية الخطاب الصيني دعوة صريحة لمواجهة الغرب على امتداد ما يُسمى بالجبهات الثورية(٣).

وتجدر الإشارة ان التحول في موقف ادارة جونسون لم يكن نابغاً فقط التدهور المتسارع في فيتنام او الانقسام الصيني- السوفيتي، بل تزامن كذلك مع تصاعد حدة الانتقادات داخل الكونغرس الأمريكي، نتيجة الغموض الذي شاب الاهداف الامريكية في هذا الصراع، ففي الثالث من نيسان ١٩٦٤، دعا الرئيس جونسون إلى عقد الاجتماع رقم (٥٢٦) لمجلس الأمن القومي، بحضور عدد من قيادات الكونكرس، عرض خلاله تقرير

(١) Robert Mann, Grand Illusion: America's Descent into Vietnam, Basic Books, New York, 2001, pp. 322-324.

(٢) يعد الانقسام الصيني-السوفيتي احد أبرز التحولات التي شهدتها المعسكر الشيوعي إبان الحرب الباردة، وقد بدأ يتبلور في أواخر خمسينيات القرن العشرين، إثر تبني الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف سياسة "نزع الستالينية" والدعوة إلى "التعايش السلمي" مع الغرب، وهي توجهات عارضتها القيادة الصينية بزعامة ماو تسي تونغ، التي تمسكت بنهج ثوري أكثر تشدداً، وفي السادس من كانون الثاني ١٩٦١، أعلن خروتشوف سحب الخبراء السوفييت من الصين، في خطوة عدت تصعيداً سياسياً واضحاً، وقد وثقت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هذا التدهور ، مؤكدة في تقاريرها السرية أن الخلاف بين بكين وموسكو "حقيقي، وبحلول عام ١٩٦٣، أفادت الوكالة بأن الطرفين "قد انفصلا فعلياً"، وبلغت الأزمة ذروتها عام ١٩٦٤ إذ قدّرت الدوائر الأمريكية أن الصين باتت تمثل التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية في فيتنام. للمزيد من التفاصيل حول الانقسام الصيني-السوفيتي يراجع :

Nikita Khrushchev, Khrushchev Remembers, Little, Brown and Company, Boston, 1970, pp. 478, 485.

(٣) Fredrik Logevall, Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam, University of California Press, Berkeley, 1999, pp. 134-137.

مفصل اعده وزير الدفاع ماكنمارا، تناول الخيارات المطروحة امام الإدارة، والتي تمثلت في توسيع العمليات العسكرية لتشمل شمال فيتنام، أو الاكتفاء بزيادة الدعم غير القتالي للنظام القائم في سايجون، وعلى الرغم من الإدارة فضلت الخيار الثاني في تلك المرحلة ، إلا أن الانقسام كان واضحاً بين اعضاء الكونغرس ؛ إذ عبر عدد من الأعضاء المحافظين عن استيائهم من سياسة التردد، بينما دعا آخرون، بالايخص من مجلس الشيوخ، الى ضرورة اللجوء إلى تفعيل دور المؤسسات الدولية، كمنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) والأمم المتحدة، لتجنب الانخراط الأحادي في الحرب، وقد اسهمت هذه الضغوط، إلى جانب تفاقم الأوضاع الميدانية في فيتنام، في بلورة توجه جديد اعتمدها الإدارة الأمريكية، تقوم على التصعيد التدريجي المدروس، مدعوم بشريعة سياسية أوسع^(١).

ومع تزايد القنعة داخل واشنطن بأن استمرار حالة الفوضى في سايجون قد يفضي الى تدخل الولايات المتحدة الامريكية المباشر دون غطاء دولي كافٍ، سارعت وزارة الخارجية الأمريكية، وبدعم مباشر من الرئيس جونسون، الى إطلاق حملة دبلوماسية تهدف إلى استقطاب دعم الحلفاء وتهيئة رأي عام دولي مؤيد للتدخل في فيتنام الجنوبية، ففي الثاني والعشرين من نيسان ١٩٦٤، أوصى وزير الخارجية دين راسك بضرورة التواصل مع أكبر عدد من الدول لحثها على تقديم مساهمات، سواء ذات طابع عسكري أو اقتصادي، لدعم حكومة سايجون، وقد مارست الادارة الامريكية ضغوطاً متزايدة على حلفائها، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO)، لتقديم أشكال مختلفة من المساعدة، بهدف تعزيز صورة التدخل باعتباره جهداً جماعياً لا هيمنة امريكية منفردة او ممارسة " للإمبريالية الأمريكية"، كما كان يروج خصومها، بل تقود جهداً دولياً مشتركاً للتصدي للعدوان الشيوعي^(٢).

وعلى الرغم من ان استجابة معظم الحلفاء جاءت دون مستوى التوقعات، فان الموقف الاستراتيجي برز بوصفه اكثر ايجابية، اذ رأت كانبيرا ان التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في قضية فيتنام من شأنه ان يعزز فرص حصولها على دعم امريكي في أطار مواجهتها لما عرف بالمواجهة الاندونيسية، ، وهو ما دفعها الى ابداء قدر اكبر من الانفتاح تجاه الطلب الامريكي، ادراكاً منها لما لهذا الموقف من أثر سياسي ومعنوي على حكومة سايجون في ظل ظروفها الصعبة، وفي اليوم التالي، أي في الثالث والعشرين من نيسان، أكد الرئيس جونسون ، في مؤتمر صحفي، أهمية المساندة الدولية في معركة فيتنام ، مشدداً على ضرورة اشراك

(١) George C. Herring, America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950-1975, McGraw-Hill, New York, 2002, p. 140.

(٢) دين راسك، كما رأيته: مذكرات وزير خارجية في عهد كينيدي وجونسون، ترجمة: حسن يوسف، دار الكتاب العربي، بيروت،

الحلفاء في تلك الجهود، ما كشف عن توجه واضح في واشنطن نحو تدويل الدعم وإضفاء الشرعية السياسية على أي تدخل أمريكي مرتقب، ولا سيما عبر إشراك دول قريبة سياسياً، مثل استراليا^(١).

وفي سياق هذا التوجه، بادر وزير الخارجية دين راسك، في السابع من أيار ١٩٦٤، بإرسال رسالة مشتركة من وزارتي الخارجية والدفاع إلى السفارة الأسترالية في واشنطن، تضمنت عرضاً تفصيلياً لتطورات الأوضاع في جنوب شرق آسيا، ودعا إلى فتح قنوات حوار رفيعة المستوى مع الحكومة الأسترالية بشأن امكانية تقديم دعم مباشر لحكومة فيتنام الجنوبية، وأكد راسك في رسالته أن دول جنوب وشرق آسيا تمثل "خط الدفاع الأول" بالنسبة لأستراليا، وأن توسيع نطاق المساعدة المقدّمة إلى هذه الدول لا يعد مجرد استجابة ظرفية، بل سيكون يمثل تجسيد فعلياً لرغبة أستراليا في حماية استقلالها السياسي وامنها الاقليمي في مواجهة الخطر الشيوعي المتصاعد^(٢).

وقد أتمم الموقف الأسترالي ازاء هذا التوجه الأمريكي بالحذر والترقب، فعلى الرغم من متانة العلاقات السياسية والعسكرية التي جمعت كانبرا بواشنطن، لم تُبدِ الحكومة الأسترالية استعداداً فورياً للانخراط في تدخل عسكري مباشر، في ظل الضبابية التي كانت تحيط بجدوى الاستراتيجية الأمريكية في فيتنام، فضلاً عن الشكوك في قدرتها على تحقيق نتائج حاسمة، كما أعرب عدد من مسؤولي وزارة الخارجية الأسترالية عن تخوفهم من أن تؤدي المشاركة في صراع يفتقر إلى دعم شعبي داخل فيتنام إلى توريث البلاد في التزامات طويلة الأمد، ومع ذلك، لم تعارض حكومة منزيبس في تقديم الدعم السياسي واللوجستي، معتبرة أن الحفاظ على موقع أستراليا داخل منظومة التحالف الغربي يقتضي قدرًا من التعاون المتوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وإن كان ذلك في إطار محدود ومدرّوس في هذه المرحلة^(٣).

وفي منتصف عام ١٩٦٤، ترجمت حكومة منزيبس هذا الموقف الحذر إلى خطوة عملية، تمثلت في إرسال بعثة تدريبية عسكرية صغيرة إلى فيتنام الجنوبية، وذلك في إطار الدعم غير القتالي، وتحت غطاء المساعدة الفنية والتقنية للقوات الفيتنامية، وقد مثلت هذه الخطوة محاولة مدروسة للجمع بين الحفاظ على متانة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتفادي الانجرار إلى مواجهة عسكرية مباشرة، كما هدفت استراليا إلى اظهار هذه المشاركة على أنها إسهام رمزي يعزز التزامها بالتعاون الدفاعي الغربي، دون أن يعني تبنياً كاملاً للنهج

(١) R. G. Neill, Documents on Australian Foreign Policy: Australia and the Vietnam War 1965–1975, Australian Government Publishing Service, Canberra, 2002, pp. 34–36.

(٢) McMahan, Robert J., The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II, Columbia University Press, New York, 1999, p. 105.

(٣) Edwards, Peter, Crises and Commitments: The Politics and Diplomacy of Australia's Involvement in Southeast Asian Conflicts 1948–1965, Allen & Unwin, Sydney, 1992, pp. 393–396.

الأمريكي في جنوب شرق آسيا، أو تخلياً عن سياسة الحذر التي اتبعتها في مواقفها الأولى من الصراع الفيتنامي^(١).

ولقي قرار كانبرا بإرسال بعثة تدريبية إلى فيتنام الجنوبية ترحيباً محسوباً في الأوساط الرسمية الأمريكية، إذ اعتُبر مؤشراً إيجابياً على تجاوب أستراليا مع دعوات الإدارة الأمريكية المتكررة لتدويل الدعم العسكري والسياسي، وإن بقي محدوداً من حيث الحجم والدور، وقد عبّرت وزارة الخارجية الأمريكية في تقاريرها عن تقديرها لهذه الخطوة بوصفها إسهاماً سياسياً ومعنوياً مهماً، يعكس التزاماً أسترالياً متتامياً تجاه جهود الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ومع ذلك، لم يكن هذا الترحيب خالياً من التحفظ، إذ أدرك صانعو القرار في واشنطن حذر أستراليا وحرصها على ألا تتحول هذه المشاركة إلى انخراط عسكري شامل، وهو ما دفع بعض المسؤولين الأمريكيين إلى التفكير بوسائل دبلوماسية إضافية لحث كانبرا، على رفع مستوى مشاركتهم مستقبلاً، بما يخدم استراتيجية الأمريكية في المنطقة^(٢).

وفي إطار سعي واشنطن إلى دفع أستراليا نحو تقديم المزيد من دعم عسكري أكبر، لجأ راسك إلى استخدام خطاب دبلوماسي غير مباشر يتسم بالمرونة، أوحى فيه بأن زيادة مستوى المساهمة الأسترالية في فيتنام قد تفتح المجال أمام إجراء محادثات استراتيجية أوسع بين البلدين، وقد كشفت إحدى برقيات عن قناعة متنامية داخل الإدارة الأمريكية مفادها أن رفع أعلام دول أخرى في الأراضي الفيتنامية، حتى وإن كانت مساهماتها رمزية، من شأنه أن يحقق مكاسب سياسية ومعنوية تفوق قيمتها العسكرية، وذلك لما تحمله من دلالات تتصل بتدويل الصراع وإضفاء شرعية متعددة الأطراف على التدخل الأمريكي^(٣).

ومع ذلك، بدأ واضحاً أن رهان الإدارة الأمريكية على التزامات منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) مبالغاً فيه^(٤)، إذ تبين مع مرور الوقت أن العديد من الدول الأعضاء لم تكن مستعدة للمشاركة العسكرية أو

(١) McMahon, Robert J., *The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II*, Columbia University Press, New York, 1999, p. 106.

(٢) ogevall, Fredrik, *Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam*, University of California Press, Berkeley, 1999, p. 129.

(٣) LBJL. *State Department Cables: Vietnam, Volume 2, Box 6*, National Science Foundation, Office of Foreign Affairs, July 7, 1964.

(٤) أظهرت منظمة حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) محدودية واضحة في الاستجابة للدعوات الأمريكية الرامية إلى توسيع نطاق التدخل العسكري في فيتنام، إذ اقتصرت مساهمات أغلب الدول الأعضاء على دعم رمزي اتخذ طابعاً اقتصادياً، أو طبيياً أو استشارياً، وقد تجلّى ذلك في موقف بريطانيا التي رفضت الالتزام بإرسال قوات قتالية، مكتفية بإيفاد عدد من المستشارين العسكريين المختصين بدعم مهام الأمن الداخلي وتنظيم القوات المحلية، أما كندا، فقد امتنعت عن تقديم أي مساهمة عسكرية، متذرة عضويتها في المحكمة الجنائية الدولية، واقتصر مشاركتها على الوساطة الدبلوماسية، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية محدودة عبر خطة كولومبو، وفي ظل هذا التردد الجماعي، برز الموقف الأسترالي نسبياً، إذ كانت أستراليا الدولة الوحيدة ضمن الكومنولث

السياسية على النحو الذي كانت تأمله واشنطن، وقد تراقق هذا الاحباط مع تصاعد القناعة داخل البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة الامريكية تسير بخطى متسارعة نحو الانخراط في حرب شاملة، في ظل اخفاق الجهود الرامية الى تامين دعم فاعل من الحلفاء، وفي محاولة اخيرة لتفادي في مواجهة مباشرة، قرر الرئيس جونسون استثمار عضوية كندا في محكمة العدل الدولية، كقناة دبلوماسية بديلة، اذ كلف الدبلوماسي ج. بليير سيبورن (J. Blair Seaborn) (١)، بنقل مبادرة سلام أمريكية إلى هانوي في الثامن عشر من حزيران ١٩٦٤، وتضمنت المبادرة تعهداً أمريكياً بعدم السعي لإسقاط النظام الشيوعي في الشمال، مقابل وقف الدعم الذي تقدمه حكومة هانوي للثوار في الجنوب، غير أن الرد الفيتنامي الشمالي جاء حاسماً بالرفض، وأكد أن أي تسوية يجب ان تبدأ بانسحاب أمريكي كامل، وإقامة نظام سياسي محايد في جنوب فيتنام (٢).

وفي ظل استمرار تدهور الاوضاع الأمنية في فيتنام ، بدأت الإدارة الأمريكية ترى في التدخل العسكري المباشر الخيار الوحيد المتبقي أمامها، وهو ما فرض ضرورة الإسراع بتشكيل تحالف دولي يساند التحرك الأمريكي المرتقب، أو على الأقل الاستعداد للمضي قدماً في المواجهة بشكل منفرد، وبحلول الرابع والعشرين من تموز ١٩٦٤، اصبح الإحباط الأمريكي من تردد الحلفاء واضحاً، ولاسيما في ظل تردد كل من بريطاني وكندا في تقديم التزامات ملموسة، وفي هذا الاطار، وجّه الرئيس جونسون برقية دبلوماسية دائرية إلى عدد من السفراء الأمريكيين، أبرزها في لندن وأوتاوا، دعاهم فيها الى بذل اقصى الجهود لأقناع حكومات تلك الدول على تقديم إسهامات فعالة في فيتنام، وقد شددّ الرئيس جونسون في البرقية على أن هذه المهمة تمثل "أولوية لا تتقدمها أي مهمة أخرى"، كما دعا السفراء إلى تذكير الحكومات المعنية، ولا سيما تلك التي نالت استقلالها بدعم مباشر من

التي عرضت إرسال عناصر قتالية، وإن جاء ذلك بشكل محدود ومدروس. للمزيد من التفاصيل حول موقف اعضاء منظمة حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) في دعم التدخل الامريكي في فيتنام يراجع :

George McTurnan Kahen, *Intervention: How America Got Involved in Vietnam*, Alfred A. Knopf, New York, 1986, p. 244.

(١) ج. بليير سيبورن: وُلد في مدينة تورنتو بكندا في التاسع من آذار ١٩٢٤، ودرس في جامعة تورنتو قبل أن يُكمل دراسته العليا في جامعة كامبريدج في بريطانيا، انضم إلى السلك الدبلوماسي الكندي في أربعينيات القرن العشرين، وشغل عدة مناصب مهمة، منها نائب الممثل الدائم لكندا في الأمم المتحدة في الفترة من حوالي ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤، في عام ١٩٦٤، كُلف بمهمة سرية تُعرف ب مهمة هانوي السرية، اذ أوفد لنقل مبادرة سلام أمريكية إلى حكومة فيتنام الشمالية بناءً على طلب الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك، شغل منصب سفير كندا في مصر بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠، ثم أصبح المندوب الدائم لكندا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل السبعينيات، توفي في العاصمة الكندية أوتاوا في الحادي عشر من أيار ٢٠٢١. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

John Prados, *Vietnam: The History of an Unwinnable War, 1945–1975*, University Press of Kansas, USA, 2009, p. 165.

(٢)redrik Logevall, *Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam*, University of California Press, Berkeley, 1999, pp. 147–149.

الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية، بما سماه ب"مسؤوليتها الأخلاقية" في مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في معركتها ضد التوسع الشيوعي، معتبراً أن الاستجابة لهذا النداء تمثل "اختباراً حقيقياً لمتانة التحالف القائم" بينها وبين تلك الدول^(١).

في خضم هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها الإدارة الأمريكية لأقناع حلفائها، ولا سيما استراليا، بتقديم دعم عسكري مباشر، جاءت حادثة خليج تونكين مطلع آب ١٩٦٤ لتشكل نقطة تحول محورية في مسار السياسة الأمريكي تجاه جنوب شرق آسيا، ففي صباح يوم الأحد، الثاني من آب ، تلقى الرئيس جونسون تقريراً مفاده تعرض المدمرة الأمريكية (يو إس إس مادوكس) (USS Maddox) ، لهجوم من قبل زوارق طوربيد تابعة لفيتنام الشمالية في مياه خليج تونكين (Gulf of Tonkin)^(٢)، وقد وفر هذا الحادث للرئيس جونسون ذريعة سياسية قانونية للحصول على تفويض شبه مطلق من الكونغرس، فيما ما عُرف لاحقاً بقرار خليج تونكين^(٣)، الذي صوت عليه في السابع من اب ١٩٦٤، وقد شكّل هذا القرار الأساس الدستوري الذي اتاح للإدارة الأمريكية توسيع نطاق التدخل العسكري في جنوب شرق آسيا من دون الحاجة إلى إعلان حرب رسمي، مما منح إدارة الرئيس جونسون هامشاً واسعاً للتحرك الميداني والسياسي، ومكنها من تكثيف ضغوطها على الدول الحليفة لحملها على الانخراط في جهودها العسكرية، وفي مقدمتهم استراليا التي كانت تعد من أكثر الدول الحليفة استعداداً سياسياً وعسكرياً للمشاركة للجهد العسكري الأمريكي المتصاعد^(٤) .

(١) United States Department of State, 1964–1968, Volume I: Vietnam 1964, Document 240, "Circular Telegram from President Johnson to Several Diplomatic Missions," July 24, 1964, p. 526.

(٢) جاء الهجوم كرد فعل مباشر على عمليتين استنزافيتين وقعتا قبل يومين من الحادث، تمثلت الأولى في غارة نفذتها وحدة الكوماندوز التابعة لجنوب فيتنام على جزيرة هون مي (Hon Mei Island)، وكانت قد خطط لها مسبقاً من قبل وكالة المخابرات المركزية (CIA)، أما الثانية، هي إبحار المدمرة مادوكس في محيط الجزيرة، وربما داخل المياه الإقليمية الفيتنامية الشمالية، وهو ما عدته هانوي انتهاكاً مباشراً لسيادتها الوطنية. للمزيد من التفاصيل حول حادثة خليج تونكين يراجع :

George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam 1950–1975*, McGraw-Hill Press, New York, 2002, p. 152.

(٣) في السابع من آب ١٩٦٤، صوت الكونغرس بأغلبية ساحقة على ما عرف بقرار خليج تونكين، الذي منح القرار الرئيس جونسون صلاحيات واسعة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، لاستخدام القوة العسكرية دون الحاجة الى اعلان حرب رسمي ، وقد شكل القرار الاساس القانوني لتوسيع العمليات العسكرية في فيتنام، كما عزز من موقف الرئيس جونسون السياسي داخلياً، وأسهم بشكل واضح في فوزة في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني عام ١٩٦٤، بفارق تجاوز ١٦ مليون صوت، وهو الاعلى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من التفاصيل حول تاثيرات تفويض الكونغرس للرئيس جونسون يراجع:

David L. Anderson, *The Columbia Guide to the Vietnam War*, Columbia University Press, New York, 2002, pp. 56–58.

(٤) LBJL, Vietnam, Volume 2, Document 173, Box 11, Memorandum to the President, December 11, 1964, National Science Foundation, Foreign Affairs. Stanley Karnow, *Vietnam: A History*, unpublished translation, Viking Press, New York, 1991, p. 386.

وفي هذا الاطار، تزامنت تلك التطورات مع المراجعة الدفاعية التي شرعت بها الحكومة الاسترالية منذ عام ١٩٦٣، والتي بلغت ذروتها في أواخر عام ١٩٦٤، ففي تشرين الأول من العام نفسه، صدر في تشرين الثاني من العام نفسه تقييم استراتيجي عن لجنة الدفاع الاسترالية، خلص إلى اعتبار إندونيسيا التهديد المباشر الوحيد الذي يمكن ان يمس امن استراليا وسلامة أراضيها، وقد حدد التقييم ثلاثة سيناريوهات محتملة قد تجبر استراليا على التدخل العسكري، أولاً، في حال تصاعد المواجهة العسكرية مع إندونيسيا في ماليزيا؛ ثانياً، في حال انتقال بؤرة التوتر إلى اقليم بابوا غينيا الجديدة؛ وثالثاً، اذا اقتضت الضرورة تدخلاً محدوداً في البر الرئيسي من منطقة جنوب شرق آسيا، كما ابدى التقرير تشاؤماً واضحاً ازاء قدرة حكومة سايجون على الصمود طويلاً، مرجحاً أن يكون التدخل الأسترالي المستقبلي موجهاً نحو تايلاند في حال سقوط كل من فيتنام الجنوبية ولاوس في قبضة الشيوعية^(١).

وفي مقابل هذا التقييم الرسمي الصادر عن الجهات العسكرية، عبر منزيبس وعدد من أعضاء حكومته عن قلقهم العميق من احتمالية اضطرار بلادهم إلى مواجهة تصعيد عسكري محتمل من جانب اندونيسيا في اقليم غرب غينيا الجديدة، دون وجود ضمانات واضحة بالحصول على دعم عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وقد اسهم هذا القلق في ترسيخ قناعة داخل دوائر صنع القرار الاسترالي بان الحفاظ على التحالف الوثيق مع واشنطن، والمشاركة الفعلية في تدخلها العسكري في فيتنام، لم يعد خياراً سياسياً فحسب، بل بات ضرورة استراتيجية لضمان الردع المشترك، ووسيلة فعالة لرفع مستوى الالتزامات الامنية الامريكية تجاه استراليا، في حال اندلاع ازمات اقليمية مستقبلية قد تمس امنها واستقرار محيطها القريب^(٢).

ونتيجة لهذه التطورات، اتخذت الحكومة الأسترالية سلسلة من الاجراءات الحاسمة، كان ابرزها الاعلان في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٤ عن تطبيق نظام الخدمة الوطنية الإلزامية، الذي شكل تحولاً جوهرياً في العقيدة العسكرية الأسترالية، اذ سمح ولأول مرة بإمكانية نشر المجندين خارج البلاد، في اشارة واضحة الى نية الحكومة اشراك القوات الاسترالية في النزاعات الاقليمية الدائرة، وقد بررت حكومة منزيبس هذه الخطوة بجملة من التحديات الجيوسياسية المتعاقبة، وعلى الرغم من اعتراض بعض الأوساط العسكرية على جدوى هذا القرار، إلا أنه عُدّ في دوائر صنع القرار "ضرورة أمنية"، تفرضا طبيعة المرحلة، وقد لاقى القرار ترحيباً في بعض وسائل الاعلام، اذ وصفت صحيفة سيدني مورنينغ هيرالد (Sydney Morning Herald) الخطوة بأنها "استعداد للحرب مع إندونيسيا"^(٣).

(١) Lachlan Grant and Michael Kelly, Australia's Encounter with Indonesia and the Military Engagement in Borneo 1962–1966, ANU Press, Canberra, 2021, p. 137.

(٢) Peter Edwards, Australia and the Vietnam War, Allen & Unwin, Sydney, 1997, pp. 58-60.

(٣) Tom Frame, Living by the Sword? The Ethics of Armed Intervention, New South Wales Press, Sydney, 2004, p. 130.

وفي العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٤، أعلن منزيس في خطاب الميزانية امام البرلمان عن زيادة كبيرة في الإنفاق الدفاعي بلغت نسبتها ٥٨%، اي ما يعادل (٢,٧٥) مليار دولار أمريكي، مخصصة حتى عام ١٩٦٨^(١)، وقد مثلت هذه الخطوة مؤشراً على توجه جاد لحكومة منزيس نحو الاستعداد لأي احتمالات عسكرية في المنطقة، لا سيما في ظل استمرار التوتر مع اندونيسيا وتصادد الدور العسكري الأمريكي في فيتنام، وقد لقي القرار ترحيباً من الجانب الأمريكي، اذ أبلغ وزير الخارجية دين راسك نضيره الأسترالي بول هاسلاك (Paul Haslack)^(٢)، عشية زيارة وزير الخارجية إلى واشنطن في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٤، بأن الإدارة الأمريكية "تقدّر القرار" وترى فيه "خطوة سياسية شجاعة"، و"خطوة مهمة إلى الأمام لأستراليا ولنا"، وقد عكس هذا الترحيب ارتياح واشنطن لاستعداد أستراليا لتحمل اعباء الحرب، بما يعزز المحور المناهض للشيوعية في المنطقة، ويساهم في إضفاء الشرعية الدولية على التدخل الأمريكي المتزايد في فيتنام^(٣).

وفي مطلع كانون الأول ١٩٦٤، طلبت الحكومة الأسترالية من هيئة الدفاع اجراء دراسة لعدد من الخيارات العسكرية الممكنة، في ضوء تطورات الموقف الاقليمي، وفي الرابع من الشهر ذاته، عقد السفير الأسترالي في واشنطن، كيث والر (Keith Waller)، اجتماعاً مهماً مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ ويليام بندي (William Bundy)^(٤)، ، طرح بندي اقتراحاً مفاده أن تسهم أستراليا بإرسال نحو

(^١) Gary Woodard, *Asian Alternatives: Australia's Vietnam Decision and Lessons on Going to War*, Melbourne University Press, Melbourne, 2004, pp. 177-178.

(^٢) بول هاسلاك: وُلد عام ١٩٠٥ في أستراليا، درس الأدب والحقوق في جامعة سيدني، وبدأ حياته المهنية في الصحافة والإعلام قبل دخوله الحياة السياسية، انتُخب عضواً في البرلمان الأسترالي عام ١٩٤٩ عن حزب الليبراليين، وشغل مناصب وزارية بارزة منها وزير الإعلام بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٣، ثم وزير الخارجية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩، اذ كان له دور محوري في صياغة السياسة الخارجية الأسترالية خلال فترة الحرب الباردة، وخاصة في سياق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات حرب فيتنام، بعد ذلك، عُيّن حاكماً عاماً لأستراليا في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤، وتوفي عام ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

John Buchwell, *Australian Foreign Policy: A Short History*, Melbourne University Press, Melbourne, 2003, pp. 145-150.

(^٣) Paul Ham, op. cit., p. 173.

(^٤) ويليام بندي: وُلد في السادس من أيلول ١٩١٧ في واشنطن العاصمة، وهو شقيق ماك جورج بندي، مستشار الأمن القومي للرئيس جون. كينيدي، تلقى تعليمه في جامعة ييل، ثم حصل على شهادته العليا في القانون من جامعة هارفارد، خدم في الاستخبارات العسكرية في الحرب العالمية الثانية، وعمل بعد الحرب في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ثم في وزارة الدفاع الأمريكية، عين مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى (١٩٦٤-١٩٦٩)، في ذروة التصعيد الأمريكي في فيتنام، بعد تقاعده من الخدمة الحكومية، عمل أستاذاً في جامعة برنستون، توفي في الثاني من تشرين الأول عام ٢٠٠٠. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

Kai Bird, *The Color of Truth: McGeorge and William Bundy - Brothers in Arms*, Simon & Schuster, New York, 1998.

٢٠٠ مستشار عسكري أسترالي كمرحلة أولى، تمهيداً لمشاركة أوسع لاحقاً، ثم تبلور هذا التوجه في الرابع عشر من الشهر ذاته، إذ وجه الرئيس جونسون رسالة رسمية إلى منزييس، أكد فيها على أهمية الدور الأسترالي في دعم الاستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا، داعياً إلى استجابة سريعة، وقد عكست هذه الخطوة تحول السياسة الأمريكية من التنسيق العام إلى ممارسة ضغط مباشر على حلفائها، وفي مقدمتهم أستراليا، لتحويل الدعم السياسي إلى التزام عسكري فعلي في الساحة الفيتنامية^(١).

على الرغم من إدراك الحكومة الأسترالية لأهمية تنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، وسعيها لإظهار نيتها الصادقة في دعم الموقف الأمريكي، إلا أن محدودية قدرتها العسكرية واللوجستية حال دون الاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية، إذ اكتفت وزارة الدفاع بالإشارة إلى إمكانية إرسال عدد محدود من المستشارين العسكريين لا يتجاوز (١٧) عنصراً إضافياً، ليصل بذلك إجمالي عدد المستشارين الأستراليين في فيتنام إلى (١٠٠) مستشار فقط، ومع ذلك ، لم تُغلق المؤسسة العسكرية الأسترالية الباب أمام توسعة محتملة في حجم المشاركة القتالية، إذ بيّن اجتماع عقده رؤساء أركان القوات المسلحة في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٤، أن بمقدور أستراليا تجهيز كتيبة مشاة كاملة في حال اقتضت التطورات الميدانية ذلك، ومن جانبه، أوضح منزييس في رسالة بعث بها إلى الرئيس جونسون في الثامن عشر من الشهر ذاته، أن بلاده وإن كانت غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها في تلك المرحلة، فإنها على استعداد لاتخاذ خطوات تمهيدية عبر إرسال ممثلين عسكريين إلى المنطقة، وهو ما عد إشارة إلى رغبة أستراليا بالمشاركة التدريجية ضمن جهود التحالف، دون الإضرار بقدراتها الدفاعية الداخلية^(٢).

وفي هذا الإطار، عبرت الحكومة الأسترالية عن تأييدها العام للسياسة الأمريكية في حرب فيتنام، في حين كشفت مواقف القيادات العسكرية عن قلق متصاعد إزاء النهج الأمريكي القائم على التصعيد العسكري المتكرر دون تحقيق نتائج ملموسة، فقد رأى بعض قادة الجيش أن الاكتفاء بإرسال مستشارين عسكريين أو تقديم دعم اقتصادي، كما اقترح الرئيس جونسون، لن يؤدي إلى نتائج حاسمة، بل قد يعمق مظاهر الفشل في ظل استمرار عجز استراتيجية "الحرب الخاصة" عن تغيير موازين المعركة، وقد عزز ذلك قناعتهم بضرورة إدخال قوات برية في إطار تحالف دولي مشترك، ورهنت الحكومة الأسترالية استعدادها لتقديم كتيبة مشاة بشرط نجاح المقترحات الأمريكية الرامية إلى عزل فيتنام الجنوبية عن الشمالية عبر إغلاق المنطقة منزوعة السلاح، وهو ما تطلب، بطبيعة الحال، إجراء مشاورات عسكرية موسعة مع واشنطن، وقد أكدت وزارتا الدفاع والخارجية على أن إدخال

^(١) Sexton, War for the Question: Secrets of Australia's Vietnam, Penguin, Ringwood, 1981, pp. 55-61.

^(٢) D.M. Houns, The Australian High Command in the Vietnam War, Australian National University, Canberra, 1986, p. 4.

القوات البرية يجب أن يكون نتاج مناقشات مدروسة تأخذ في الاعتبار احتمالات التصعيد الإقليمي ومخاطر الانزلاق في حرب شاملة^(١) .

في إطار مساعي الإدارة الأمريكية لحشد دعم دولي واسع لتدخلها في فيتنام، أعدت وزارة الدفاع الأمريكية تقييماً شاملاً تضمن ست دول حليفة وصفت بانها "الخيار الأمثل للحصول على مساعدة إضافية كبيرة"، وقد جاءت أستراليا في مقدمة هذه الدول نظرًا لسجلها السابق في تقديم المساعدات العسكرية، ومثانة التحالف الثنائي الذي يربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أشار التقييم إلى أن تصاعد الهواجس الأمنية في كانبيرا أزاء تمدد النفوذ الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا، قد يسهم في تسهيل إقناعها بزيادة مستوى مساهمتها العسكرية في فيتنام بشكل كبير، وقد أسهم هذا التصور الأمريكي في تعزيز مساعي واشنطن لتكثيف التنسيق السياسي والعسكري مع أستراليا ، تمهيداً لاتخاذ قرارات أكثر جوهرية بشأن المشاركة القتالية المباشرة في فيتنام^(٢).

ومع حلول عام ١٩٦٥، بدأت فيتنام الجنوبية تفقد السيطرة على عدة مناطق أمام تقدم القوات الشيوعية، مما فرض على إدارة الرئيس جونسون مواجهة ضغوط متزايدة على المستويين الداخلي والخارجي لدراسة خيارات حاسمة لمواجهة الأزمة، وقد اقترح عدد من المسؤولين العسكريين والسياسيين اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة، تمثلت بتكثيف القصف الجوي على فيتنام الشمالية، أو إرسال وحدات قتالية إضافية إلى الجنوب، أو كلا الخيارين معاً، وفي المقابل، برزت أصوات أخرى داخل الإدارة الأمريكية تدعو إلى السعي نحو تسوية تفاوضية عبر الأمم المتحدة، أو عبر إعادة عقد مؤتمر جنيف، نقادياً لتصعيد الصراع لمستويات يصعب التحكم بها^(٣)، وقد خضعت هذه الخيارات لدراسة معمقة نظرًا لما تحمله من تداعيات استراتيجية بالغة الخطورة، إذ تبني مسار التصعيد العسكري كان من شأنه أن يرفع احتمالات تدخل صيني مباشر في النزاع، على غرار ما حصل في الحرب الكورية، وهو ما يفضي إلى اتساع نطاق الحرب في ظل وجود السلاح النووي، وفي الوقت ذاته، كانت هناك مخاوف حقيقية من أن يُفسر اللجوء إلى التسوية السياسية باعتباره تراجعاً أمريكياً، الأمر الذي قد يضعف من مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عالمياً، ويعرض إدارة جونسون لاتهامات سياسية قاسية بـ"خسارة فيتنام"، كما وُجّهت في السابق انتقادات مماثلة لإدارة ترومان على خلفية "خسارة الصين" لصالح الشيوعية^(٤)

(١) Jeff Doyle, et al., "Australia's Vietnam War," University of Texas Press, College Station, 2002, pp. 185-210.

(٢) Philip Windsor, Strategic Thinking: Introduction and Farewell, IISS Studies in International Security, Lynne Rienner Publishing, London, 2002, pp. 151-156.

(٣) George C. Herring, America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950-1975, McGraw-Hill, New York, 2002, pp. 210-215.

(٤) Moti Nissany, Life in the Balance: The Cold War and American Politics, Holobrook, Nevada: Carson City, 1992, pp. 222-227.

مع اتساع رقعة الصراع في فيتنام وتصاعد النفوذ الشيوعي في جنوب شرق اسيا، تابع صنّاع القرار في أستراليا باهتمام بالغ التطورات والجدل الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع التركيز على تداعيات الأزمة على الأمن القومي الأسترالي، فقد اعتبر فريق منهم أن فيتنام الجنوبية تشكل جبهة حاسمة في الصراع بين المعسكر الغربي والقوى الشيوعية، وأن الدفاع عنها يشكل ضرورة استراتيجية لحماية المصالح الأسترالية، محذرين من أن خيار التحييد قد يعزز النفوذ الشيوعي في المنطقة، وبناءً على ذلك، دعوا إلى استعداد أستراليا لتقديم دعم عسكري مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل، أبدى آخرون تردداً واضحاً، إذ أقرّوا بخطورة الموقف دون تقديم بدائل عملية، مما يعكس حالة من التردد والارتباك في صفوف النخبة السياسية الأسترالية تجاه تعقيدات الحرب الفيتنامية^(١).

على صعيد متصل، شكّلت التطورات المتسارعة في إندونيسيا مصدر قلق بالغ لصنّاع القرار في كانبيرا^(٢)، وأسهمت بشكل غير مباشر في تعزيز الدعم الأسترالي للسياسة الأمريكية في فيتنام، فقد نفذت القوات الإندونيسية عملية أنزال مظلي في شبه جزيرة الملايو، في خطوة عدتها الحكومة الأسترالية مؤشراً على نية جاكرتا تصعيد المواجهة، وتزايد القلق بعد إعلان الرئيس سوكارنو عام ١٩٦٥ "عام العيش في خطر"، وصدور تصريحات معادية للغرب، التي توجت بانسحاب إندونيسيا من الأمم المتحدة في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥، احتجاجاً على انتخاب ماليزيا عضو غير دائم في مجلس الأمن، وعلى الرغم من محدودية القدرات العسكرية الإندونيسية، عدت مراجعة الدفاع الأسترالية ان إندونيسيا تمثل تهديداً مباشراً لأراضي أستراليا، مع احتمال توسّع المواجهة إلى غينيا الجديدة^(٣).

(١) Christopher Thorne, The Governments and Politics of Australia, Macmillan Education Australia, 1992, pp. 230–235.

(٢) في أوائل عام ١٩٦٥، استهدف الفيتكونغ المستشارين الأمريكيين لأول مرة، ففي عشية عيد الميلاد، فُجرت قنبلة وزنها ثلاثمائة رطل تحت مساكن الضباط في سايبون، مما أسفر عن مقتل أمريكيين اثنين وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين، بمن فيهم أستراليون، بعد أسبوعٍ نفذ العدو هجوماً مُخططاً له جيداً على مجمع المستشارين الأمريكيين ومهبط الطائرات في بليكو في السابع من شباط ١٩٦٥، مما أسفر عن مقتل ٩ أمريكيين وإصابة ١٢٨ آخرين، وإتلاف أو تدمير ١٢٢ طائرة، بعد ثلاثة أيام، دُمّر مقرّ المجندين الأمريكيين في كوي نون، مما أسفر عن مقتل ٢٣ جندياً أمريكياً وإصابة ٢٢ آخرين، كان ذلك "استفزازاً غير مجرى الحرب برمته"، ردّت الولايات المتحدة الأمريكية بهجمات جوية عقابية على فيتنام الشمالية في كلتا المناسبتين، أعلن رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية أن الضربات الجوية الانتقامية لم تكن كافية لردع الفيتكونغ، وأوصوا بسلسلة من الإجراءات الأخرى. للمزيد من التفاصيل حول تطور الأحداث آنذاك يراجع :

Michael J. Hirschfeld, The Vietnam War: A Concise International History. Oxford University Press, Oxford, 2014, pp. 78-81.

(٣) M. Calley, Tactical Documents of Geopolitical Warfare in Southeast Asia 1963–1966, Intelligence Exhibition Wing, Canberra, 2002, pp. 213–215.

واجهت أستراليا تحديًا مركبًا تمثل في ضرورة التوفيق بين التزاماتها تجاه حليفين استراتيجيين، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لا سيما مع تبني كل منهما نهجاً مغايراً في التعامل مع أزمة فيتنام، ففي حين فضلت حكومة حزب العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسون (Harold Wilson) (١) اعتماد الحلول الدبلوماسية وتجنب الانخراط العسكري المباشر، تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة أكثر تشدداً، قائمة على استخدام القوة لاحتواء التوسع الشيوعي في جنوب شرق آسيا، من منظور واشنطن، كان تدهور فيتنام الجنوبية سيعزز موقف الحزب الشيوعي ويُضعف القوى غير الشيوعية في اندونيسيا، وهو ما استدعى مواصلة الدعم العسكري المباشر في فيتنام، وفي ظل هذا التصور، تعرضت أستراليا لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة الأمريكية للالتزام الكامل بسياستها تجاه فيتنام، في وقت كانت فيه كانبيرا مطالبة أيضاً بموازنة هذا الالتزام مع مسؤولياتها تجاه بريطانيا، لا سيما في مناطق الكومنولث، وقد أثار هذا التداخل في الالتزامات مخاوف جدية لدى صناع القرار الأستراليين حول قدرتهم على الوفاء بجميع التزاماتهم، خاصة مع احتمالية نشوب نزاعات متزامنة في إندونيسيا وفيتنام (٢) .

وفي خضم هذه الاجواء المتوترة، شكّل الهجوم على القاعدة الجوية الأمريكية في "بليكو" () PlayCo)، بتاريخ السادس من شباط ١٩٦٥، والذي اسفر عن مقتل ثمانية جنود أمريكيين، نقطة تحول حاسمة في مسار السياسة الأمريكية، ففي اليوم التالي للهجوم، امر الرئيس جونسون بشن ضربات جوية على اهداف في فيتنام الشمالية ، تبعتها في اذار من العام ذاته، الموافقة على عملية "الرعد المتدرج" (Rolling Thunder) (٣)، وقد لقيت هذه الاجراءات دعماً صريحاً من لجنة الشؤون الخارجية في حزب العمال الأسترالي، التي اصدرت بياناً ايدت فيه الضربات الأمريكية، وهو ما مثل تاييدا سياسياً من المعارضة لنهج الحكومة تجاه الحرب الفيتنامية، وفي الوقت ذاته، بدأت حكومة منزييس سلسلة من المشاورات الرسمية مع الحلفاء، ولاسيما الدول المنضوية ضمن الكومنولث، لتقييم الموقف المشترك من التصعيد العسكري الأمريكي، على الرغم من أن بعض الحلفاء مثل بريطانيا أبدوا تحفظاً واضحاً تجاه تصعيد العمليات القتالية فإن واشنطن نظرت بتقدير الى الموقف الأسترالي، نظراً لما أبدته كانبيرا سابقاً من استعداد للمساهمة العسكرية، وهو ساهم هذا الموقف في تعزيز قناعة الادارة الأمريكية بقدرة استراليا لاتخاذ خطوات اكثر فاعلية في المرحلة المقبلة من الحرب (٤).

مع تصاعد الحراك العسكري الأمريكي في فيتنام خلال ربيع عام ١٩٦٥، بدأت الادارة الأمريكية تُبلور سياسة اكثر وضوحاً تهدف إلى توسيع نطاق التحالف الدولي الداعم لموقفها، مع تركيز خاص على الدور الأسترالي، فبعد سلسلة من الهجمات التي استهدفت القوات والمصالح الأمريكية، أبرزها تفجير السفارة الأمريكية في

(١) Edwards Peter, op. cit., p. 398.

(٢) John Murphy, Harvest of Fear: An Australian History of the Vietnam War, Random House, Australia, 2014, pp. 62-65.

(٣) Stanley Karnow, Vietnam: A History, Viking Books, New York, 1983, p. 413.

(٤) Peterlowe, The Commonwealth and the Vietnam War, Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 27, No. 1, 1999, pp. 94-96.

سايعون في الثاني من اذار، أجاز الرئيس جونسون في اعقابها نشر قوات إضافية، ومنحها صلاحيات هجومية اوسع قرب مناطق الاشتباك، وفي إطار تقييم شامل للوضع عُقد مؤتمر مهم في هونولولو بين الثلاثين من اذار والاول من نيسان ١٩٦٥، شارك فيه كبار المستشارين العسكريين بزيادة، الذين اوصوا بزيادة عدد القوات الأمريكية، كما اكدوا على أهمية السعي لطلب مساهمات عسكرية إضافية من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عكست هذه التوصيات إدراك الإدارة الأمريكية بأن نجاح تدخلها العسكري يتطلب بعداً دولياً يمنحه المشروعية، وأن أستراليا تحديداً تمثل الحليف الأكثر موثوقية ضمن دول الكومنولث، القادرة على توفير دعم فعال يضيف شرعية سياسية وإعلامية على التدخل الأمريكي المتصاعد في جنوب شرق آسيا^(١).

وقد جاءت الاستجابة الأسترالية متسقة الى حد كبير مع تلك التقديرات والمطالب الأمريكية، إذ أعلنت حكومة كانبيرا في الثالث عشر من نيسان ١٩٦٥، عبر سفيرها في واشنطن، عن قرارها بنشر الكتيبة الاولى من المشاة ، الفوج الملكي الأسترالي (١ RAR) ، المؤلفة من نحو ٨٠٠ جندي، الى جانب وحدات الدعم المرافقة في جنوب فييتنام ، وقد قوبل هذا الاعلان بترحيب فوري من قبل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك، الذي وصف القرار بأنه ذو "قيمة مزدوجة"، سواء على المستوى العسكري الميداني ام على المستوى الرمزي والدبلوماسي أمام الرأي العام العالمي^(٢)، وفي التاسع والعشرين من الشهر ذاته، أعلن منزييس القرار رسمياً أمام البرلمان والرأي العام، وأكد أن الكتيبة ستعمل ضمن تنسيق مباشر مع القوات الأمريكية، وقد ما عدته واشنطن انجازاً مهماً ضمن جهودها الدبلوماسية الرامية الى اشارك الحلفاء في اعباء الحرب، وقد اكتسب القرار اهمية اضافية كون أستراليا آنذاك الدولة الغربية الوحيدة التي ابدت استعداداً صريحاً للمشاركة القتالية الفعلية، ما منح التدخل الأمريكي بعداً تحالفياً مهماً واسهم في تعزيز شرعيته الدولية^(٣).

من خلال هذا القرار، بدا جلياً أن أستراليا كانت تتجه نحو تعزيز مكانتها كحليف وثيق للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، في سياق إعادة رسم خريطة التحالفات الغربية بعد تراجع الدور البريطاني، وقد مثل نشر الكتيبة الأسترالية في فييتنام تحولاً نوعياً في السياسة الدفاعية الأسترالية، عكس استعدادها للمشاركة المباشرة في صراعات الحرب الباردة، خارج نطاق دفاعها الإقليمي المباشر، كما أن الترحيب الأمريكي السريع بهذا القرار يشير إلى أن واشنطن كانت تنظر إليه ليس فقط كمساهمة عسكرية محدودة، بل كدليل رمزي وسياسي على متانة التحالف الثنائي، وقدرته على الاستجابة الجماعية للتحديات الشيوعية، وعليه، فإن هذه

^(١) James Cotton, *The Vietnam War and the Making of Modern Australia*, Cambridge University Press, Cambridge, 2020, pp. 21-25.

^(٢) 1964–1968, Volume XXVII, Document 168, Telegram from the US Embassy in Canberra to the Department of Foreign Affairs regarding the announcement of the deployment of Australian troops to Vietnam, 13 April 1965, p. 4.

^(٣) Australian Parliament, House of Representatives, Hansard, Ministerial Statement by Prime Minister Robert Menzies on the Despatch of an Australian Battalion to Vietnam, 25th Session, 1st Session of the 25th Parliament, 29 April 1965, Canberra, p. 55.

الخطوة الأسترالية لم تكن مجرد استجابة لضغط خارجي، بل تعبيراً عن إدراك نخبها السياسية لأهمية التموضع ضمن الاستراتيجية الأمريكية الأوسع، لضمان المصالح الوطنية في بيئة إقليمية مضطربة.

وفي السياق ذاته، حرصت حكومة كانبيرا على أن تكون مشاركتها العسكرية في فيتنام محكومة بشريعة سياسية واضحة، يمكن الدفاع عنها على المستويين الداخلي والدولي، ولأجل ذلك، تبنت الدوائر الرسمية الأسترالية، مدفوعة بتفاهات مسبقة مع واشنطن، موقفاً مبدئياً يقضي بأن أي تدخل عسكري في جنوب شرق آسيا يجب أن يتم بناءً على طلب رسمي من الدولة المعنية، غير ان هذه الرغبة الأسترالية واجهت موقفاً متحفظاً من رئيس وزراء حكومة سايجون فان هوي كوات (Phan Huy Quát) (١)، الذي ابدى حذراً تجاه دخول قوات قتالية أجنبية جديدة الى البلاد دون تنسيق مسبق، بما يضمن السيادة الفيتنامية ويراعي الاعتبارات السياسية الداخلية (٢).

وفي ضوء هذا التعقيد، بادر السفير الأسترالي في سايجون، ديفيد أندرسون (David Anderson)، إلى التوسط للتوصل الى صيغة دبلوماسية تتيح لحكومة بلاده الإعلان عن التدخل العسكري استناداً إلى طلب رسمي صادر عن حكومة فيتنام الجنوبية، ولمدة تزيد على أسبوعين، جرت مباحثات ثلاثية بين سايجون وواشنطن وكانبيرا، ناقش خلالها الاطراف الادوار الميدانية المحتملة للكتيبة الأسترالية، وسط فيتنامي للحفاظ على سرية التفاهات إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي، وقد تمخضت هذه المفاوضات، في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٦٥، عن اتفاق يقضي بوضع الكتيبة الأسترالية تحت السيطرة العملياتية للجنرال ويليام ويستمورلاند (William Westmoreland) (٣)، على ان يقتصر دورها على الدفاع عن القواعد العسكرية، وتنفيذ

(١) فان هوي كوات: وُلد في الثاني من حزيران عام ١٩٠٨ في اقليم "ثوا ثين-هوي" وسط فيتنام، خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، تلقى تعليمه الأولي في العاصمة هانوي، ثم انتقل إلى فرنسا لاستكمال دراسته الجامعية، و حصل على شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة باريس، انخرط في العمل السياسي منذ اربعينيات القرن العشرين، بانتماؤه إلى التيار القومي المعتدل، شغل عدداً من المناصب الوزارية منها منصب وزير الصحة ووزيراً للخارجية في عهد الامبراطور باو داي، وعُين رئيساً لوزراء جمهورية فيتنام في شباط ١٩٦٥، و قد تولى المنصب في فترة اتسمت باضطراب داخلي وتزايد التدخل الأمريكي، لم تدم حكومته طويلاً، إذ أُقصى من السلطة في حزيران ١٩٦٥، بعد تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الجنرال نغوين كاو كي، انتقل لاحقاً إلى المنفى، وتوفي في السابع عشر من نيسان عام ١٩٧٩.

للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

George McTiernan Kahen, Intervention: How America Became Involved in Vietnam, Alfred A. Knopf Press, New York, 1986, p. 256.

(٢) Gary Woodard, Asian Alternatives: The Australian Decision on Vietnam and Lessons from the Face of War, Melbourne University Press, Melbourne, 2004, p. 252.

(٣) ويليام ويستمورلاند : وُلد في السادس والعشرين من اذار عام ١٩١٤ في مدينة سبارتبرغ، كارولينا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت عام ١٩٣٦، شغل مناصب قيادية متعددة في الحرب العالمية

دوريات في محيطها، والعمل كقوة احتياطية متنقلة، كما تم الاتفاق على عدم اسناد مهام للكتيبة في المناطق ذات الكثافة السكانية، او اشراكها في عمليات التهدة المدنية، وبناءً على هذه التفاهات، وافقت حكومة سايبون على أن تتيح لأستراليا إعلاناً رسمياً بأنها تلقت طلباً من جمهورية فيتنام، الامر الذي وفر الغطاء السياسي والدبلوماسي اللازم لحكومة منزيبس، ومكنها من المضي في قرارها دون اثاره جدل داخلي وخارجي(١).

تزامن إعلان أستراليا قرارها بإرسال كتيبة قتالية إلى فيتنام مع تصاعد الدعوات الدولية المطالبة بايجاد حل سلمي للنزاع الفيتنامي، فقد شهد شهر نيسان ١٩٦٥ حراكاً دبلوماسياً واسع النطاق، تمثل في اطلاق عدد من قادة الدول الكبرى والمؤسسات متعددة الاطراف دعوات علنية لاستئناف المفاوضات، من أجل التوصل الى تسوية سلمية تنهي الازمة المتفاقمة في جنوب شرق اسيا، وقد عبّر كل من البابا بولس السادس (Pope Paul VI)(٢)، والأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant)(٣)، عن قلقهما البالغ ازاء اتساع رقعة العمليات العسكرية، واكدا على ضرورة وقف فوري لإطلاق النار، وفتح قنوات حوار فعالة تشمل جميع الأطراف المتنازعة، وعلى المستوى الحكومي، دعت حكومات بريطانيا وفرنسا وكندا، إلى جانب موسكو، وواشنطن

الثانية وحرب كوريا، عُين قائداً للقوات الأمريكية في فيتنام من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨، اذ قاد العمليات العسكرية المكثفة، من ضمنها حملة نيت، توفي في الثامن عشر من تموز عام ٢٠٠٥. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

Lewis Sorley, Westmoreland: The General Who Lost Vietnam, Houghton Mifflin Harcourt, Boston, 2011, pp. 45–47.

(١) Lieutenant General Stanley Larsen and Brigadier General James L. Collins, Vietnam Studies: Allied Participation in the Vietnam Division, U.S. Department of the Army, Washington, D.C., 1975, p. 89.

(٢) البابا بولس السادس : اسمه جيوفاني باتيستا مونيبي، وُلد في السادس والعشرين من أيلول ١٨٩٧ في قرية كوفانو، الايطالية، تلقى تعليمه في المعاهد التابعة للكنيسة الكاثوليكية، ورُسم كاهناً في عام ١٩٢٠، شغل مناصب كنسية متعددة، شملت العمل في السلك الدبلوماسي الفاتيكاني ومجلس الأساقفة، ثم عُيّن أسقفاً في عام ١٩٥٤، وتسلم لاحقاً منصب رئيس اساقفة ميلانو في عام ١٩٥٥، انتُخب بابا للكنيسة الكاثوليكية في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٦٣، اثناء فترة انعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني، وقاد الكنيسة حتى وفاته في السادس من آب ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

John W. Olmley, A History of the Second Vatican Council, Urbis Books, Maryknoll, New York, 2010, pp. 320–322.

(٣) يو ثانت : وُلد في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٠٩ في قرية تونغوكي بمنطقة يانغون في بورما (ميانمار حالياً)، تلقى تعليمه في كلية رانجون ،جامعة يانغون، ونال شهادة في اللغة الإنجليزية، بدأ حياته المهنية معلماً، ثم انتقل إلى المجال الدبلوماسي، اذ شغل عدة مناصب في حكومة بورما، تم تعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٦١، خلفاً للامين العام داغ همرشولد، واستمر في منصبه حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٧١، توفي في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٤. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

S. Raghavan, U Thant: The Quiet Statesman, Orient Longman, New Delhi, 1999, pp. 45–48.

وهانوي، الى تبني آلية تفاوض متعددة الأطراف قادرة على تهدئة الأوضاع ومنع المزيد من التصعيد العسكري، في محاولة لتحقيق استقرار نسبي يجنب المنطقة ويلات حرب شاملة^(١).

وفي أستراليا، تزايد الضغوط المحلية على حكومة منزيس للانخراط في المساعي السلمية الدولية، اذ وجه عدد من كبار رجال الدين، ومن بينهم مجموعة من الأساقفة الأنجليكان، رسالة علنية لمنزيس، دعوه فيها للانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى استئناف مفاوضات سلام "عادلة ومشرّفة"، محذرين من التداعيات الأخلاقية والإنسانية للتورط في نزاع مسلح مفتوح، كما برزت أصوات معارضة قوية داخل البرلمان الأسترالي، لا سيما من قبل حزب العمال، اذ اعرب زعيمه آرثر كالويل (Arthur Calwell)^(٢)، عن رفضه التام لارسال قوات قتالية الى فيتنام، واعتبر القرار خضوعاً غير مبرر للولايات المتحدة الامريكية، وانتهاكاً للسيادة الوطنية الأسترالية، وانتقد ما اسماه "الافتقار الى للنقاش الوطني الحقيقي"، وطالب الحكومة بتقديم توضيحات حول الأهداف الاستراتيجية للتدخل العسكري، محذراً من أن الاستمرار في هذا النهج قد يؤدي إلى انقسام داخلي خطير، ويقوض المكانة الاخلاقية لأستراليا في المجتمع الدولي^(٣).

وفي ظل تصاعد الجدل الداخلي بشأن ارسال القوات الأسترالية الى فيتنام، عملت حكومة منزيس على كسب التأييد الشعبي عبر تبني خطاب امني مركزي مفاده أن أمن أستراليا يبدأ من جنوب شرق آسيا، وأن الخطر الشيوعي لا يهدد فيتنام وحدها، بل يشكل تهديداً لاستقرار المنطقة بأسرها، بما في ذلك أستراليا نفسها، وقد استند الخطاب إلى نظرية "الدومينو"، التي كانت متداولة آنذاك في الاوساط الغربية، ووفقاً لها، رُوِّج لمشاركة أستراليا على أنها جدار صدّ استباقي للحيلولة دون اقتراب التهديد من الشواطئ الأسترالية، وفي الوقت ذاته، لم تكن الاعتبارات السياسية الداخلية بعيدة عن هذا التوجه، إذ تشير بعض التحليلات إلى أن منزيس استثمر تصاعد التوترات الخارجية لتكثيف خطابه المعادي للشيوعية، بهدف تعزيز وحدة حزبه وكسب تأييد القاعدة المحافظة قبل الانتخابات العامة، كما غده خطوط توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، ولا سيما في عهد إدارة الرئيس جونسون، اداة لتعزيز مكانة أستراليا كحليف يمكن الاعتماد عليه في منطقة المحيط الهادئ، لا سيما في تزايد اهمية القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي الأسترالية، وزيادة مستوى التنسيق الاستخباراتي والعسكري بين البلدين في تلك الفترة^(٤).

(١) Robert O'Neill, Australia in the Vietnam War, Allen & Unwin, Sydney, 1993, pp. 33-36.

(٢) آرثر كالويل: وُلد في الثاني عشر من آذار عام ١٨٩٦ في ملبورن، أستراليا، التحق بالحزب العمالي الأسترالي في شبابه،

وشغل مناصب متعددة في الحزب والحكومة، منها وزير الهجرة ووزير الداخلية، في عام ١٩٦٠ أصبح زعيم حزب العمال المعارض حتى عام ١٩٧٠. كان معروفاً بمواقفه الوطنية المحافظة، ورفضه القاطع للتدخل العسكري الأسترالي في فيتنام، توفي في الثامن من تموز ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع :

Paul Strangio, Arthur Calwell: Politics, Socialism and the Labor Party, UNSW Press, Sydney, 2004.

(٣) Rahm Frydenberg, A Special Greatness: Gough Whitlam in Politics, Sun Books, South Melbourne, 1977, p. 53.

(٤) John Keegan, The Vietnam War. Vintage Books, New York, 1991, pp. 112-115.

يمكن القول إن الحكومة الأسترالية، وإن اظهرت التزاماً بمبدأ "الدفاع الأمامي" الذي يتماشى مع مصالحها الأمنية، إلا ان قرارها بالانخراط المباشر في الحرب الفيتنامية لم يكن نتاجاً لاستراتيجية مستقلة تماماً، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً برغبتها في تعميق تحالفها مع واشنطن، فقد رأت كانبيرا في التدخل الأمريكي فرصة استراتيجية لتوطيد العلاقات الثنائية، وتأكيد مكانتها كحليف يعتمد عليه في جنوب شرق آسيا، غير أن هذا الحرص على الانسجام مع مواقف واشنطن جاء على حساب تطوير رؤية أسترالية متكاملة تجاه الواقع العسكري والسياسي في فيتنام، مما أدى إلى غياب تقييم معمق للمخاطر التورط العسكري، والاعتماد بدلاً من ذلك على توقعات سياسية من الحليف الأمريكي قد لا تتحقق بالكيفية المرجوة لاحقاً.

شهد النصف الثاني من أيار عام ١٩٦٥ تحولاً نوعياً في طبيعة المشاركة الأسترالية في الحرب الفيتنامية، تمثل بوصول الكتيبة الأسترالية الأولى إلى جنوب فيتنام وتمركزها في قاعدة "بين هوا" (Between air) الجوية إلى جانب القوات الأمريكية، وقد رافق هذا الانتشار تفعيل آلية تنسيق عملياتي منتظم بين الجانبين، عقدت بموجبه اجتماعات مستمرة بين قيادات أركان الجيشين الأسترالي والأمريكي في سايجون، بهدف ضمان دمج الوحدات الأسترالية ضمن شبكة العمليات العسكرية الجارية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مبدأ الاستقلال التكتيكي الذي حرصت حكومة منزيبس على التمسك به منذ اللحظة الأولى^(١).

وفي هذا السياق، اعرب الجنرال ويستمولاند عن ارتياحه الاولي لانخراط القوات الأسترالية في مسرح العمليات، إلا أنه لم يُخفِ رغبته في توسيع نطاق المهام الموكلة إليها، لتشمل عمليات هجومية أوسع خارج محيط القاعدة، معتبراً أن القدرات القتالية للكتيبة الأسترالية تؤهلها لأداء دور فاعل في ما وصفه بـ مناطق التهديد الساخنة^(٢)، غير أن هذا التوجه قوبل بتحفظ واضح من قبل القيادات العسكرية الأسترالية، التي رأت أن اشراك الكتيبة في عمليات هجومية مفتوحة لا يتماشى مع التفاهات الأولية، ولا ينسجم مع الإمكانيات المتاحة للقوات الأسترالية من حيث العدد والعتاد والدعم اللوجستي، وقد عبّر الفريق جون ويلتون (John Wilton)، رئيس أركان الجيش الأسترالي، عن هذا الموقف بصراحة، وأشار إلى أن التجارب السابقة، ولا سيما خلال الحرب الكورية، فضلاً عن ملاحظاته الشخصية لأداء الوحدات الأمريكية في فيتنام، اظهرت ميلاً لدى بعض القادة الأمريكيين الى انتهاج أساليب ميدانية تنطوي على مجازفة مفرطة، وابدى قلقه من ان يزج بالقوات الأسترالية في ما سماه "فخ تكتيكات المفرمة"، أي في معارك استنزافية كثيفة الخسائر، دون غطاء سياسي كافٍ أو أهداف عملياتية محددة وواضحة^(٣).

^(١) Ian McNeil, To Long Tan: The Australian Army and the Vietnam War 1950–1966, Allen & Unwin Press, Sydney, 1993, pp. 214–217.

^(٢) Ian McNeill and Ashley Wickens, In Alliance: The Continuing Army in the Vietnam War 1967–1968, Allen & Unwin, Sydney, 2003, p. 23.

^(٣) Edwards, Peter, Crises and Commitments: The Politics and Diplomacy of Australia's Involvement in Southeast Asian Conflicts 1948–1965, Allen & Unwin in association with the Australian War Memorial, Canberra, 1992, pp. 406–407.

ادى هذا التباين في الرؤى بين الجانبين الى فتح قنوات مشاورات دبلوماسية وعسكرية بين كانبيرا وسايغون وواشنطن مطلع حزيران ١٩٦٥، أسفرت عن التوصل إلى صيغة توافقية، تم بموجبها الاتفاق على السماح للقوات الأسترالية بالمشاركة في بعض المهام الهجومية المحددة، شرط أن تبقى ضمن نطاقات جغرافية قريبة من مواقع تمركزها، مع منح القيادة الأسترالية حرية الامتناع عن تنفيذ أي مهمة قد تتعارض مع المصالح الوطنية أو تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة في كانبيرا^(١).

ومع انطلاق أول عملية برية كبرى للقوات الأمريكية في السابع عشر من حزيران ١٩٦٥، شارك فيها اللواء (١٧٣) المحمول جواً شمال سايغون، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فعلياً في مرحلة الحرب البرية المباشرة في فيتنام، وعلى الرغم من هذا التحول الاستراتيجي، ظلت جهود واشنطن لتوسيع تحالفها العسكري تعاني من محدودية واضحة، إذ انحصرت المساهمة القتالية الفعلية بعدد من دول جنوب شرق آسيا، بينما بقيت أستراليا الدولة الوحيدة من دول الكومنولث التي قدّمت مساهمة قتالية فعلية، وقد عزز هذا الواقع صناعة صانعي القرار في واشنطن بأهمية الدور الأسترالي ، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل أيضاً من الناحية الرمزية والسياسية، إذ كانت مشاركة أستراليا تمثل دعماً معنوياً وسياسياً حيوياً لجهود الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس، وانطلاقاً من هذا التصور، واصلت الإدارة الأمريكية مساعيها الدبلوماسية لانضمام دول أخرى إلى جانبها، إلا ان نتائج تلك الجهود بقيت محدودة، مما منح الدور الأسترالي وزناً مضاعفاً في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، وأكد موقعها الاستثنائي ضمن تحالف الحرب في فيتنام^(٢) .

وفي سياق هذه التطورات العسكرية المتسارعة، بدأت تتبلور داخل الأوساط السياسية الأسترالية مخاوف متزايدة من احتمال تمدد الخطر الشيوعي جنوباً، وهي المخاوف التي شكلت مدخلاً جوهرياً لتقارب اعمق مع السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، وفي هذا الإطار، وجه زعيم حزب العمال، آرثر كالويل، انتقادات حادة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤، معتبراً إياها مثلاً صارخاً لفشل السياسات الغربية في آسيا، قائلاً "إنها تمثل محاولة لإنقاذ أوروبا من الخطر الشيوعي على حساب أمن آسيا"، وهو ما عدّه إخفاً استراتيجياً بالغ الخطورة، وفي ذات السياق، أبدى العديد من المسؤولين في كانبيرا انزعاجهم من غياب المساندة، لا سيما من دول الكومنولث، وفي مقدمتهم بريطانيا، تجاه التحديات الأمنية المتنامية في جنوب شرق آسيا، معتبرين أن الأمن الأسترالي أصبح مرهوناً إلى حد كبير بالدعم الأمريكي، بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة بشكل ملحوظ^(٣).

(١) Geoffrey Gray, "Token Allies: Australia's Military Commitment in Vietnam and the Politics of Alliance Warfare," Journal of Military History, Vol. 67, No. 1, 2003, pp. 135–160.

(٢) George C. Herring, America's Longest War: The United States and Vietnam 1950–1975, McGraw-Hill, New York, 2002, 4th ed., pp. 166–169.

(٣) Peter Edwards, Australia and the Vietnam War, Allen & Unwin, Sydney, 1997, pp. 357–358.

على الرغم من تعزيز أستراليا لقوتها العسكرية في فيتنام وتوقيعها في السابع من أيلول ١٩٦٥ اتفاقية مالية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تقضي بان تتحمل الحكومة الأسترالية نفقات الدعم اللوجستي لقواتها العاملة في فيتنام، في حين وافقت واشنطن، في بادرة دعم سياسي، على إعفاء كانبيرا من تكاليف العمليات القتالية المباشرة، مثل الاسناد المدفعي والجوي، على اعتبار انها جزء من عمليات التحالف المشترك، إلا أن تحدي الحفاظ على الهوية الوطنية لوحدها ظل قائماً، وقد عكس هذا الترتيب رغبة أستراليا في الحفاظ على استقلالية قرارها العسكري، اذ شعرت القيادة الأسترالية بالإحباط بسبب محدودية السيطرة على عملياتهم القتالية، وعدم توافقهم مع بعض الأساليب الأمريكية والفيتنامية، الامر الذي دفع كانبيرا في اعادة التفكير في طبيعة مشاركتها العسكرية، والسعي نحو تشكيل قوة مهام استرالية اكثر استقلالاً، تعكس طموحاتها في ممارسة سيادة واضحة داخل اطار التحالف القائم^(١)

وفي الوقت ذاته، كانت استراليا تشهد حراك داخلي متصاعداً ملحوظاً في الحراك الداخلي عبر عن رفض شريحة واسعة من المجتمع للتورط العسكري في تلك الحرب، ففي تموز ١٩٦٥، بدأت مظاهر المعارضة بالظهور العلني في المدن الكبرى، اذ نظمت اتحادات الطلبة ونقابات العمال، وبعض الجماعات الدينية تظاهرات احتجاجية في كل من سيدني وملبورن وبريزبن، ضد سياسة الحكومة التي عدت في نظر الكثيرين خضوعاً كاملاً للضغوط الأمريكية، وتركزت شعارات المحتجين حول رفض إرسال الجنود الأستراليين إلى حرب "لا تخصّ أستراليا"، والتحذير من نتائجها الكارثية على الصعيدين الأخلاقي والاجتماعي، فضلاً عن التخوف من اتساع نطاق التجنيد الإجباري^(٢).

وعلى الرغم من تزايد حدة الاحتجاجات الشعبية، كان للمعارضة داخل البرلمان دورٌ مهمٌ في الضغط على حكومة منزيبس، إذ صعد زعيم المعارضة آرثر كالويل من انتقاداته خلال جلسة البرلمان في آب ١٩٦٥، ليس فقط للتنديد بالقرار، بل لتأطيره سياسياً باعتباره انحرافاً عن استقلال القرار الأسترالي، وأكد كالويل أن إرسال الجنود إلى فيتنام يمثل سابقة خطيرة في تاريخ السياسة الخارجية للبلاد، لكونه جرى دون تفويض شعبي كافٍ، ودون نقاش وطني موسع، مشدداً على أن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية يجب ألا يُستخدم ذريعة للتورط في حروب لا تخدم المصلحة القومية الأسترالية، وقد لاقت مداخلته صدى واسعاً في الصحافة الوطنية، وأسهمت في تغذية الخطاب العام المناهض للحرب، ما وضع الحكومة تحت ضغط سياسي متزايد، لا سيما مع اقتراب مواعيد الاستحقاقات الانتخابية وفي المقابل، تمسك منزيبس بموقفه، وأكد على أن التعاون مع واشنطن

(١) D.M. Horner, The Australian High Command in the Vietnam War, Australian National University, Canberra, 1986, p. 12.

(٢) Paul Hamm, Vietnam: The Australian War, HarperCollins, Australia, 2007, p. 134-136.

في فيتنام هو واجب اخلاقي واستراتيجي، وانه يمثل التزاماً ضرورياً لحماية الأمن القومي الأسترالي من التمدد الشيوعي في المنطقة^(١).

وسط هذه التوترات الداخلية المعقدة، حرصت الإدارة الأمريكية على تحصين تحالفها مع أستراليا عبر سلسلة من الخطوات الدبلوماسية والتنسيقية عالية المستوى، هدفت الى تعزيز الثقة بين الطرفين، ففي أواخر آب ١٩٦٥، أجرى عدد من المسؤولين الأمريكيين، من بينهم ممثلون عن وزارتي الدفاع والخارجية، زيارات الى كانبيرا، حملت رسائل دعم وإشادة واضحة بالموقف الأسترالي، أكدوا خلالها على أن مشاركة أستراليا تُعد مثلاً يحتذى به بين الحلفاء ، وأن التزامها في فيتنام يعكس روح المسؤولية الجماعية في مواجهة التهديد الشيوعي، كما نُقل عن وزير الخارجية الأمريكي، دين راسك، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأسترالي بول هازلراك (Paul Harlak)^(٢)، أن واشنطن تُثمن الموقف الثابت لرئيس الوزراء منزيس معتبراً ان استراليا اثبت انها شريك يعتمد عليه في المعركة العالمية ضد الشيوعية، وان التحالف معها يبني على اسس من الثقة والمبادئ المشتركة^(٣).

شكّل الدعم الأمريكي المتزايد لحكومة منزيس قوة تعزيزية لخطابها السياسي، مما منحها غطاءً دولياً يدعم مواقفها تجاه التورط العسكري في فيتنام، هذا الدعم ساعد في تبرير السياسة الحكومية أمام الرأي العام ومؤسسات الدولة، لا سيما في مواجهة المعارضة المتنامية التي انتقدت الانخراط الأسترالي في حرب لا تُعد جزءاً من المصالح الوطنية المباشرة، ومع ذلك، لم يستطع هذا الدعم الأمريكي كبح جماح الاحتجاجات والمظاهرات التي انطلقت في المدن الكبرى، ولا الانتقادات البرلمانية التي عبّر عنها زعماء المعارضة، والتي ركزت على مخاوف تتعلق بالسيادة الوطنية والهوية العسكرية المستقلة لأستراليا، فبالرغم من تعزيز التحالف مع واشنطن، ظلت الانقسامات الداخلية قائمة، مع استمرار شكوك واسعة حول مدى ملاءمة السياسة الحكومية للمصالح الأسترالية الحقيقية، لا سيما في ظل تأزم الوضع العسكري في فيتنام وتوسّع حجم التدخل^(٤).

(¹) Anne Courtois, Vietnam: Protest and Social Change in Australia, Allen & Unwin, Sydney, 1982, pp. 93-95.

(^٢) بول ميريام هازلراك: وُلد في الحادي من نيسان ١٩٠٥ في فريمانتل، أستراليا الغربية، تلقى تعليمه في جامعة أستراليا الغربية، عمل في السلك الأكاديمي والصحافة قبل انخراطه في السلك الدبلوماسي والسياسي، انضم إلى حزب الأحرار وانتُخب نائباً في البرلمان عام ١٩٤٩، وتدرّج في المناصب الوزارية حتى تولى وزارة الخارجية بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٩، وقد عُرف بمواقفه الداعمة للتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والانخراط في الحرب الفيتنامية، تولى لاحقاً منصب الحاكم العام لأستراليا (١٩٦٩-١٩٧٤)، وتوفي في ٩ كانون الثاني ١٩٩٣. للمزيد من التفاصيل حول سيرته الشخصية يراجع:

Bruce Grant, Paul Hasluck: A Political Biography, Australian National University Press, Canberra, 1981.

(³) F.R.U.S, 1965, Vol. 27, Document 214, Telephone Call between U.S. Secretary of State Dean Rusk and his Australian counterpart Paul Haslake, August 26, 1965, p. 1.

(⁴) Alexandra Bodet-Brugal, The United States, Australia, and the Vietnam War: All the Way with the United States?": Cooperation, Tensions, and Mutual Influence in the 1960s and Beyond," Commonwealth Cultures, Issue 1, March 2020, pp. 1-25.

لم تكن تجربة أستراليا في حرب فيتنام مطابقة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، بل اتسمت بمسارات مستقلة تعكس اختلافاً جوهرياً في حسابات المخاطر والاستراتيجيات، فقد اتبعت السياسة الأمريكية منظوراً عالمياً يرتبط بتوازنات الحرب الباردة على نطاق أوسع، يشمل أوروبا وشمال شرق آسيا، ما جعل اهتمام واشنطن يتوزع بين مناطق متعددة تستوجب حماية المصالح الكبرى، في المقابل، كانت أستراليا تركز بشكل خاص على التهديدات الأمنية المحدقة بمنطقتها الجغرافية، لا سيما في جنوب شرق آسيا، إذ عدت المخاطر القادمة من دول مثل ماليزيا وإندونيسيا والجوار المباشر قضايا أمنية ذات أولوية قصوى^(١).

على الرغم من التباين في التقديرات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، ظلت العلاقة الوثيقة بين البلدين حاضرة في تشكيل المواقف السياسية والاستراتيجية، إذ لعبت اتفاقيات التعاون العسكري دوراً محورياً في توجيه السياسات الأسترالية، وقد أدى ذلك إلى تداخل الأبعاد الأمريكية والآسيوية داخل رؤية أستراليا الدفاعية، وجعل واشنطن شريكاً لا غنى عنه في صياغة التصورات الأمنية لكانبيرا تجاه التهديد الشيوعي^(٢).

بدأ المشهد السياسي في أستراليا مع اقتراب نهاية عام ١٩٦٥، يشهد بوادر تحوّل ملحوظ، سواء على مستوى الخطاب العام أو داخل أروقة السلطة، تكاثرت التقديرات بشأن مستقبل منزيبس الذي كان قد امضى أكثر من عقد ونصف في السلطة، وواجه ضغوطاً متزايدة وسط تصاعد الجدل حول تورط أستراليا في حرب فيتنام، وعلى الرغم من أن منزيبس حافظ على أغلبية نيابية مريحة، إلا أن الانقسامات الشعبية المتزايدة وتصاعد الأصوات المعارضة من الأوساط الأكاديمية والدينية والنقابية، أضعف من هيبية الحكومة وجعلها في موقف دفاعي مستمر، كما أثرت التحديات الصحية وتقدم منزيبس في السن في إعادة تقييم مستقبله السياسي، لا سيما مع تزايد الحاجة إلى خطاب جديد قادر على التعامل مع متغيرات المرحلة ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وأعباء الحرب^(٣).

واجهت أستراليا منعطفاً مهماً في مساحر سياستها الخارجية والدفاعية مع حلول أوائل عام ١٩٦٦، إذ بلغ تدخلها في حرب فيتنام ذروته بعد إرسال كتبية مشاة وتطبيق نظام التجنيد الإجباري الذي أتاح تعبئة قوات للخدمة خارج الأراضي الأسترالية، وقد رافق هذا التوجه تصاعد الاحتجاجات الداخلية وتزايد التساؤلات بشأن جدوى المشاركة في صراع لا يتعلق بالمصالح الوطنية المباشرة، بل ينسجم مع الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء التمدد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، وفي ظل هذه التحولات المتلاحقة، أعلن منزيبس في كانون الثاني عام ١٩٦٦ استقالته من منصب رئاسة الوزراء، منهياً بذلك حقبة سياسية دامت أكثر من ثمانية عشر عاماً، اتسمت بترابط وثيق بين أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التحالف خلال الحرب الباردة، وشكلت هذه

(١) Paul Ham, Op.Cit, pp. 140-155.

(٢) Peter Edwards, A Nation at War: Australian Politics, Society and Diplomacy during the Vietnam War 1965-1975, Allen & Unwin, 1997, pp. 60-70.

(٣) David Day, Menzies and Churchill at War, Oxford University Press, Melbourne, 1986, pp. 132-136.

الاستقالة نهاية مرحلة مركزية في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ، تميزت بالتوافق الاستراتيجي والتبعية الأمنية، وهي المرحلة التي أرسى الأساس الذي استند إليه الدور الأسترالي في الحرب لاحقاً، تحت قيادة خلفه هارولد هولت، وهو ما يقع خارج نطاق هذه الدراسة^(١).

نستنتج مما تقدم، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في سياق التدخل الأمريكي المتصاعد في فيتنام (١٩٦٤-١٩٦٦) استراتيجية واضحة في ترسيخ نفوذها في جنوب شرق آسيا عبر بناء تحالفات محكمة مع شركاء إقليميين موثوقين، وعلى رأسهم أستراليا، فقد رأت واشنطن في كانبيرا شريكاً استراتيجياً جوهرياً لا غنى عنه، لكنها في الوقت ذاته واجهت تردداً أسترالياً واضحاً نابغاً من مخاوف متجذرة بشأن مدى جدوى وأخلاقية التورط العسكري في حرب لا تمسّ المصالح الوطنية بشكل مباشر، فضلاً عن الحرص على الحفاظ على الاستقلالية والسيادة السياسية، هذا التردد الأسترالي انعكس في مواقف متباينة داخل النخبة السياسية والعسكرية، وكذلك في حراك شعبي متزايد، ما شكّل تحدياً مستمراً للإدارة الأمريكية التي تعاملت مع الموقف بحكمة دبلوماسية، عبر مزيد من الضغوط السياسية والحوافز، إلى جانب تقديم الدعم اللوجستي والمالي، بهدف تقليص هامش المناورة الأسترالية، وضمان الالتزام التام بخطوات التصعيد.

كانت سياسة واشنطن تركز على استراتيجية شاملة تتجاوز الاعتبارات الإقليمية الضيقة، إذ وظفت التحالف مع أستراليا كركيزة لتعزيز الهيمنة الأمريكية ضمن إطار الحرب الباردة، مستغلةً الموقف الأسترالي المتردد لتوجيهه نحو الاصطفاف الكامل، عبر تكثيف الدعم السياسي والعملياتي الذي شكل غطاءً مهماً لحكومة منزيبس في مواجهة المعارضة الداخلية، وقلّص من قدرة كانبيرا على تبني رؤية مستقلة تعكس المصالح الوطنية الأصيلة.

ومن هنا، يكمن جوهر الاختلاف في أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على توظيف التباينات الداخلية الأسترالية لصالحها، وأجرت توازنات دقيقة بين الضغط والاحتواء، حتى أصبح القرار الأسترالي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالخطط الأمريكية، مما أدى إلى تقليص هامش السيادة السياسية الأسترالية بشكل ملحوظ، إذ استمرت في دعم كانبيرا على المستويين الرسمي والشعبي، عبر تعزيز علاقاتها الثنائية والتأكيد على الدور الرمزي والسياسي الذي تلعبه أستراليا في المعركة الإقليمية الأوسع، مؤمنةً أن التزام كانبيرا يعكس صلابة التحالف الذي تشكل دعامة أساسية لاستراتيجيتها في آسيا.

ومع استقالة منزيبس في كانون الثاني ١٩٦٦، تكون حقبة مركزية قد انتهت إذ شهدت هذه الفترة تشديداً ملحوظاً للعلاقة الاستراتيجية بين واشنطن وكانبيرا، ترافقت مع تضيق هامش القرار الاستقلالي الأسترالي،

(^١) Martin, A.W., Robert Menzies: A Life, Volume II 1944-1978, Melbourne University Press, Melbourne, 1999, p. 418-423.

ووضعت الأسس للتوسع العسكري الأسترالي اللاحق في فيتنام، الذي سيواجه حكومات ما بعد منزيبس تحديات سياسية واجتماعية جمة، كنتيجة طبيعية لهذه السياسة الأمريكية الحازمة في توجيه حليفها نحو دعم أوسع وأعمق في صراع الحرب الباردة.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن تصاعد التدخل الأمريكي في فيتنام بين عامي ١٩٦٣_ ١٩٦٦ لم يكن مجرد قرار عسكري فرضته ظروف الحرب، بل كان جزءاً من منظومة سياسية واستراتيجية متكاملة، أثرت بشكل مباشر على شكل العلاقات الأمريكية - الأسترالية خلال تلك المرحلة، إذ شكّل اغتيال الرئيس جون كينيدي لحظة مفصلية في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ووجدت أستراليا نفسها أمام اختبار حقيقي لاختبار عمق تحالفها مع الولايات المتحدة في ظل تعقيد المشهد الإقليمي.

وقد أظهرت حكومة منزيبس انحيازاً واضحاً إلى جانب واشنطن، مدفوعة بالخوف من المدّ الشيوعي في جنوب شرق آسيا، وبالرغبة في ضمان دعم عسكري أمريكي مستقبلي في حال تعرض أمنها القومي لأي تهديد مباشر، وفي المقابل حرصت إدارة الرئيس جونسون على الحفاظ على التحالف مع أستراليا، واستخدمت دعمها السياسي والدبلوماسي كغطاء لتبرير التصعيد في فيتنام، خاصة في ظل التردد الدولي، والانقسامات داخل الكونغرس الأمريكي.

وقد عكست طبيعة العلاقة بين البلدين في تلك المرحلة مزيجاً من التفاهم والتوتر، فبينما اتفقت واشنطن وكانبيرا على الأهداف الكبرى، مثل احتواء الشيوعية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، إلا أن بعض الخلافات، لا سيما في ما يتعلق بأزمة المواجهة الإندونيسية - الماليزية، كشفت عن تباين في تقدير الأولويات والمصالح.

لقد بيّن البحث أن أستراليا، رغم مكانتها الثانوية على الساحة الدولية، كانت لاعباً فاعلاً ومؤثراً في رسم بعض معالم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، من خلال التفاعل المستمر، والمشاركة الاستخباراتية، وتقديم الدعم السياسي والعسكري. كما أظهر البحث أن المرحلة التي غطّاها، كانت مرحلة انتقالية في العلاقات الثنائية، ساهمت في ترسيخ التحالف الأمني بين البلدين، والذي ظلّ يشكّل ركيزة أساسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه المحيط الهادئ حتى العقود اللاحقة.

وبذلك، فإن فهم طبيعة هذه العلاقة خلال سنوات التصعيد الأولى في فيتنام، يمنحنا رؤية أعمق لطبيعة التحالفات الغربية في زمن الحرب الباردة، ولأدوار الدول المتوسطة في دعم أو توجيه القرارات الكبرى للقوى العظمى.

1. F.R.U.S,1964–1968, Volume XXVI, Indonesia; Malaysia and Singapore; Philippines, Document 54, Rusk and Barwick Memorandum of Understanding, Washington, April 22, 1964, January 9, 1964.
2. F.R.U.S,1964–1968, Volume I: Vietnam 1964, Document 240, Circular Telegram from President Johnson to Several Diplomatic Missions, July 24, 1964.
3. F.R.U.S, 1965, Vol. 27, Document 214, Telephone Call between U.S. Secretary of State Dean Rusk and his Australian counterpart Paul Haslake, August 26, 1965.
4. F.R.U.S,1964–1968, Volume XXVII, Document 168, Telegram from the US Embassy in Canberra to the Department of Foreign Affairs regarding the announcement of the deployment of Australian troops to Vietnam, 13 April 1965.
5. Australian Parliament, House of Representatives, Hansard, Ministerial Statement by Prime Minister Robert Menzies on the Despatch of an Australian Battalion to Vietnam, 25th Session, 1st Session of the 25th Parliament, 29 April 1965, Canberra.

الرسائل والاطاريح العربية:

سرى اسعد عبدالكريم الجباوي، ليندون جونسون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية (١٩٣٧-١٩٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٥.

الكتب المترجمة:

وليم ج. دودسون، الحرب الفيتنامية: تاريخ شامل، ترجمة: أحمد الطاهر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٨.
دين راسك، كما رأيته: مذكرات وزير خارجية في عهد كينيدي وجونسون، ترجمة: حسن يوسف، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠.

الكتب الاجنبية

1. Alexandra Bodet-Brugal, The United States, Australia, and the Vietnam War: All the Way with the United States?': Cooperation, Tensions, and Mutual Influence in the 1960s and Beyond," Commonwealth Cultures, Issue 1, March 2020.
2. Anne Courtois, Vietnam: Protest and Social Change in Australia, Allen & Unwin, Sydney, 1982.
3. Audrey Kahlen, The Konferentasi Crisis: The Confrontation between Indonesia and the Federation of Malaysia 1963–1966, National University of Singapore Press, Singapore, 2011.

4. Bernard A. Oshiro, *American Policy in the Asia-Pacific*, Oxford University Press, London, 1999.
5. Bruce Grant, *Paul Hasluck: A Political Biography*, Australian National University Press, Canberra, 1981.
6. D.M. Horner, *The Australian High Command in the Vietnam War*, Australian National University, Canberra, 1986.
7. D.M. Houns, *The Australian High Command in the Vietnam War*, Australian National University, Canberra, 1986.
8. David Day, *Menzies and Churchill at War*, Oxford University Press, Melbourne, 1986.
9. David L. Anderson, *The Columbia Guide to the Vietnam War*, Columbia University Press, New York, 2002.
10. Edwards, Peter, *Crises and Commitments: The Politics and Diplomacy of Australia's Involvement in Southeast Asian Conflicts 1948–1965*, Allen & Unwin, Sydney, 1992.
11. Edwards, Peter, *Crises and Commitments: The Politics and Diplomacy of Australia's Involvement in Southeast Asian Conflicts 1948–1965*, Allen & Unwin in association with the Australian War Memorial, Canberra, 1992.
12. Fredrik Logevall, *Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam*, University of California Press, Berkeley, 1999.
13. Gary Woodard, *Asian Alternatives: Australia's Vietnam Decision and Lessons on Going to War*, Melbourne University Press, Melbourne, 2004.
14. Gary Woodard, *Asian Alternatives: The Australian Decision on Vietnam and Lessons from the Face of War*, Melbourne University Press, Melbourne, 2004.
15. Geoffrey Gray, "Token Allies: Australia's Military Commitment in Vietnam and the Politics of Alliance Warfare," *Journal of Military History*, Vol. 67, No. 1, 2003.
16. George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950–1975*, McGraw-Hill, New York, 2002.
17. George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950–1975*, McGraw-Hill, New York, 2002, pp. 210–215.
- George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam 1950–1975*, .١٨
McGraw-Hill Press, New York, 2002
19. George C. Herring, *America's Longest War: The United States and Vietnam 1950–1975*, McGraw-Hill, New York, 2002, 4th ed.
20. George McTiernan Kahen, *Intervention: How America Became Involved in Vietnam*, Alfred A. Knopf Press, New York, 1986.
21. George McTurnan Kahen, *Intervention: How America Got Involved in Vietnam*, Alfred A. Knopf, New York, 1986.

22. Christopher Thorne, The Governments and Politics of Australia, Macmillan Education Australia, 1992.
23. Ian McNeil, To Long Tan: The Australian Army and the Vietnam War 1950–1966, Allen & Unwin Press, Sydney, 1993.
24. Ian McNeill and Ashley Wickens, In Alliance: The Continuing Army in the Vietnam War 1967–1968, Allen & Unwin, Sydney, 2003.
25. James Cotton, The Vietnam War and the Making of Modern Australia, Cambridge University Press, Cambridge, 2020.
26. James T. Patterson, Grand Expectations: The United States, 1945–1974, Oxford University Press, New York, 1996.
27. James T. Patterson, Grand Expectations: The United States, 1945–1974, Oxford University Press, New York, 1996.
28. Jeff Doyle, et al., "Australia's Vietnam War," University of Texas Press, College Station, 2002.
29. Jenny Hawken, The Communist Party of Australia: From Split to Fragmentation: Left–Wing Struggles in the Cold War, Melbourne University Press, Melbourne, 2006.
30. John Buchwell, Australian Foreign Policy: A Short History, Melbourne University Press, Melbourne, 2003.
31. John Murphy, Harvest of Fear: An Australian History of the Vietnam War, Random House, Australia, 2014.
32. John Prados, Vietnam: The History of an Unwinnable War, 1945–1975, University Press of Kansas, USA, 2009.
33. John W. Olmley, A History of the Second Vatican Council, Urbis Books, Maryknoll, New York, 2010.
34. Kai Bird, The Color of Truth: McGeorge and William Bundy – Brothers in Arms, Simon & Schuster, New York, 1998.
35. Lachlan Grant and Michael Kelly, Australia's Encounter with Indonesia and the Military Engagement in Borneo 1962–1966, ANU Press, Canberra, 2021.
36. LBJL, Vietnam, Volume 2, Document 173, Box 11, Memorandum to the President, December 11, 1964, National Science Foundation, Foreign Affairs. Stanley Karnow, Vietnam: A History, unpublished translation, Viking Press, New York, 1991.
37. LBJL. State Department Cables: Vietnam, Volume 2, Box 6, National Science Foundation, Office of Foreign Affairs, July 7, 1964.
38. Lewis Sorley, Westmoreland: The General Who Lost Vietnam, Houghton Mifflin Harcourt, Boston, 2011.

39. Lieutenant General Stanley Larsen and Brigadier General James L. Collins, Vietnam Studies: Allied Participation in the Vietnam Division, U.S. Department of the Army, Washington, D.C., 1975.
40. M. Calley, Tactical Documents of Geopolitical Warfare in Southeast Asia 1963–1966, Intelligence Exhibition Wing, Canberra, 2002.
41. Mark Atwood, Lawrence, Bearing the Burden: Europe and the American Commitment to the War in Vietnam, University of California Press, Berkeley, 2005.
42. Martin, A.W., Robert Menzies: A Life, Volume II 1944–1978, Melbourne University Press, Melbourne, 1999.
43. McMahon, Robert J., The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II, Columbia University Press, New York, 1999.
44. McMahon, Robert J., The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II, Columbia University Press, New York, 1999.
45. Michael J. Hirschfeld, The Vietnam War: A Concise International History. Oxford University Press, Oxford, 2014.
46. Moti Nissany, Life in the Balance: The Cold War and American Politics, Holobrook, Nevada: Carson City, 1992.
47. Nikita Khrushchev, Khrushchev Remembers, Little, Brown and Company, Boston, 1970.
48. ogevall, Fredrik, Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam, University of California Press, Berkeley, 1999.
49. ohn Keegan, The Vietnam War. Vintage Books, New York, 1991, pp. 112–115.
50. Paul Hamm, Vietnam: The Australian War, HarperCollins, Australia, 2007, p. 134–136.
51. Paul Hamm, Vietnam: The Australian War, HarperCollins, Sydney, 2007.
52. Paul Strangio, Arthur Calwell: Politics, Socialism and the Labor Party, UNSW Press, Sydney, 2004.
53. Peter Edwards, A Nation at War: Australian Politics, Society and Diplomacy during the Vietnam War 1965–1975, Allen & Unwin, 1997.
54. Peter Edwards, Australia and the Vietnam War, Allen & Unwin, Sydney, 1997.
55. Peter Edwards, Australia and the Vietnam War, Allen & Unwin, Sydney, 1997.
56. Peter Edwards, Crises and Commitments, Allen & Unwin, Sydney, 1992.) George S. Herring, America's Longest War: The United States and Vietnam, 1950–1975, McGraw–Hill, New York, 2002.
57. Peterlowe, The Commonwealth and the Vietnam War, Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 27, No. 1, 1999.
58. Philip Windsor, Strategic Thinking: Introduction and Farewell, IISS Studies in International Security, Lynne Rienner Publishing, London, 2002.

59. R. G. Neill, Documents on Australian Foreign Policy: Australia and the Vietnam War 1965–1975, Australian Government Publishing Service, Canberra, 2002.
60. Rahm Frydenberg, A Special Greatness: Gough Whitlam in Politics, Sun Books, South Melbourne, 1977.
61. redrik Logevall, Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam, University of California Press, Berkeley, 1999.
62. Robert Dallek, Unfinished Life: John F. Kennedy, 1917–1963, Little, Brown & Company, Boston, 2003.
63. Robert J. McMahon, The Limits of Empire: The United States and Southeast Asia since World War II, Columbia University Press, New York, 1999.
64. Robert Mann, Grand Illusion: America's Descent into Vietnam, Basic Books, New York, 2001.
65. Seth Jacobs, America's Wonder Man in Vietnam: Ngo Dinh Diem, Religion, Race, and U.S. Intervention in Southeast Asia. Duke University Press, Durham, 2004.
66. Sexton, War for the Question: Secrets of Australia's Vietnam, Penguin, Ringwood, 1981.
67. Stanley Karnow, Vietnam: A History, Viking Books, New York, 1983, p. 413.
68. Tom Frame, Living by the Sword? The Ethics of Armed Intervention, New South Wales Press, Sydney, 2004.
69. William J. Duiker, American Containment and the Conflict in Indochina, Stanford University Press, Stanford, 1994.